الجمهـــورية التونـــسية

مشروع قانـون
المالـية 2022

التقريـر
حـــول الـدين
العمـــــومي

ملحق 07

الفهرس

3	تقديم
4	الارقام الاساسية : مؤشرات الدين العمومي
5	تطور الظرف الاقتصادي العالمي سنة 2020
9	تطور الظرف الاقتصادي الوطني سنة 2020
13	القسم الأول : دين الدولة
15	التوازنات المالية العامة
16	تمويل ميزانية الدولة
20	السحوبات والإصدارات
26	خدمة الدين العمومي
29	حجم الدين العمومي
31	ديناميكية الدين العمومي
34	هيكلة الدين العمومي
38	مؤشرات مخاطر / كلفة الدين العمومي
41	القسم الثاني: قروض الدولة الممنوحة للمؤسسات العمومية
43	التعهـــدات
47	الاستخلاصات
47	المؤسسات العمومية الاكثر مديونية
50	الديون التي لم يحل أجلها
53	القسم الثالث: الدين المضمون
55	الضمانات الممنوحة من قبل الدولة
57	حجم الدين المضمون
63	تفعيل ضمان الدولة
67	الملاحق

تقديم

يندرج التقرير السنوي حول الدين العمومي الصادر عن الادارة العامة للتصرف في الدين والتعاون المالي والمرافق لقانون المالية 2022 في إطار تطبيق مقتضيات الفصل 46 من القانون عدد 15 لسنة 2019 المؤرخ في 13 فيفري 2019 والمتعلق بالقانون الأساسي للميزانية.

ويتضمن هذا التقرير بالأساس تحليلا لتطور الدين العمومي خلال الفترة الممتدة من سنة 2018 إلى السداسية الأولى لسنة 2021، ويحتوي على ثلاث أقسام رئيسيّة:

1 - دين الدولة

2 - قروض الدولة الممنوحة للمؤسسات العمومية

3 - الدين المضمون

يتضمن التقرير تحليلا لهيكلة محفظة الدين العمومي من حيث الأدوات، والمقرضين، والعملات، بالإضافة إلى خدمة الدين وكذلك لمؤشرات التكلفة والمخاطر المرتبطة بهذه المحفظة.

ويسلط هذا التقرير الضوء على وضعية المديونية في نهاية كل سنة خاصّة على إثر الظرفية الصحيّة والاقتصادية الإستثنائيّة حيث يستعرض وضعية الدين الداخلي والخارجي وظروف اللجوء إلى التمويل في السوق الداخلية ولدى المقرضين الأجانب.

ويتطرق هذا التقرير لقروض الدولة الممنوحة للمؤسسات العمومية، وكذلك للمؤسسات العمومية الأكثر مديونية.

كما يتضمن التقرير شرحا تفصيليا لمجموع الضمانات الممنوحة من قبل الدولة لفائدة المنشآت العمومية والمؤسسات العمومية غير الإدارية، وتحليلا لهيكلة الدين المضمون حسب المقرضين، وحسب القطاعات، وكذلك حسب العملات.

الأرقام الأساسية: مؤشرات الدين العمومي

م د	2018	2019	2020	السداسي الاول من سنة 2021
حجم الدين العمومي	**82971,7**	**83333,6**	**93044,9**	**99293,3**
نسبة المديونية من الناتج المحلي الإجمالي(%)	%73,64	%67,93	%79,49	%81,74
خدمة الدين العمومي	**7928,4**	**9601,5**	**11129,9**	**6173,3**
▪ الاصل	5126,5	6397,0	7393,7	4242,8
▪ الفائدة	2801,9	3204,5	3736,2	1930,5
الاقتراض: السحوبات و الإصدارات	**9049,3**	**10607,4**	**17325,2**	**6118,0**
▪ الاقتراض الخارجي	7352,6	7967,9	6198,9	2004,1
▪ الاقتراض الداخلي	1696,8	2639,5	11126,3	4113,9
تمويل الميزانية (موارد الاقتراض)	**9498,2**	**9692,6**	**15896,8**	**7263,9**
▪ موارد الاقتراض الخارجي	7065,1	7053,0	4770,5	3150,0
▪ موارد الاقتراض الداخلي	2433,1	2639,5	11126,3	4113,9

الرسم البياني رقم 1-1 : نسبة المديونية من الناتج المحلي الإجمالي (%)

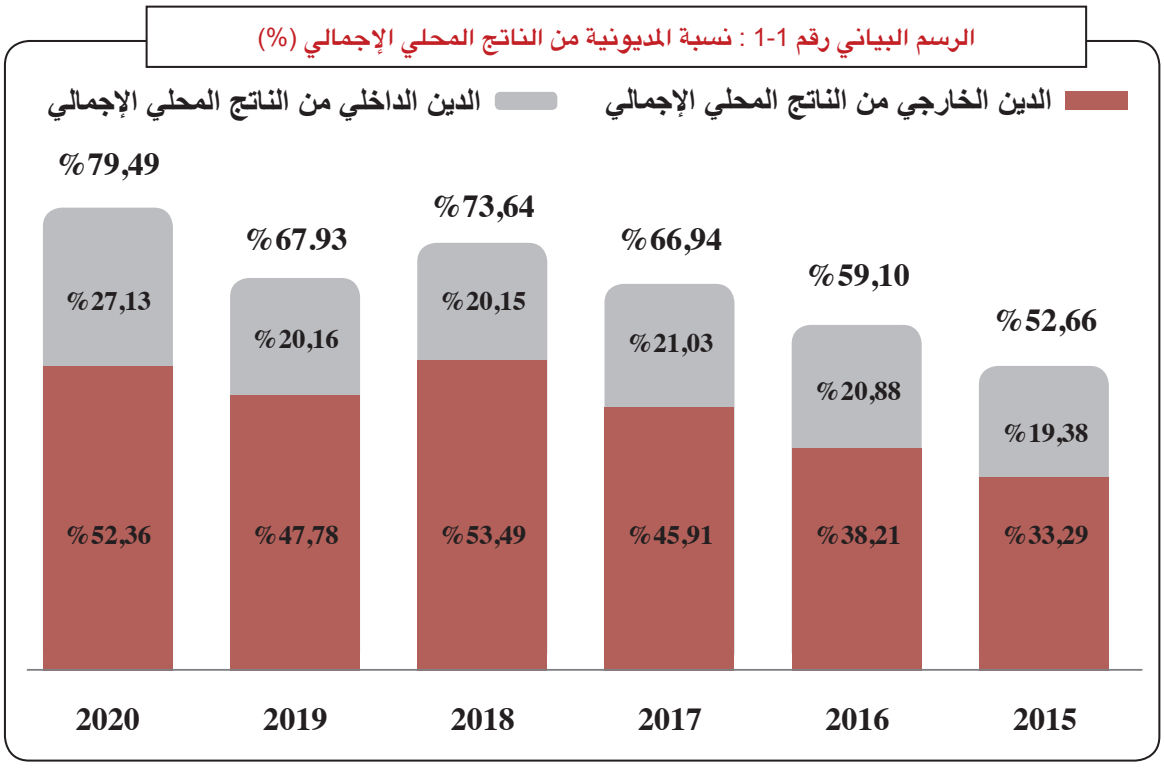

الرسم البياني رقم 1-2: توزيع السحوبات والإصدارات لسنة 2020

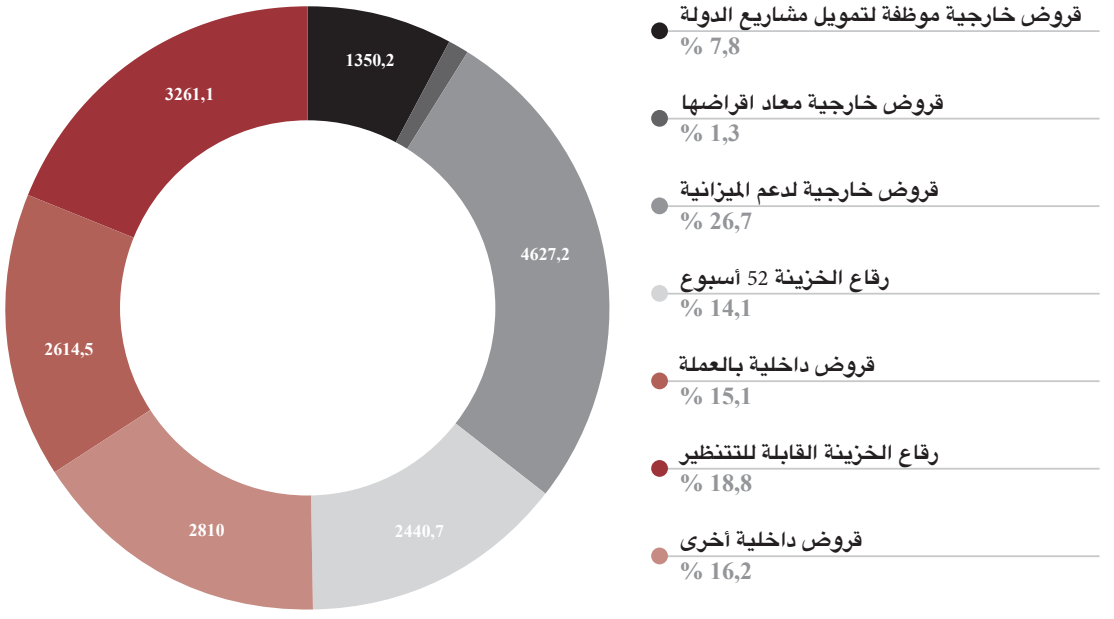

الرسم البياني رقم 1-3 :
تركيبة الدين العمومي لسنة 2020

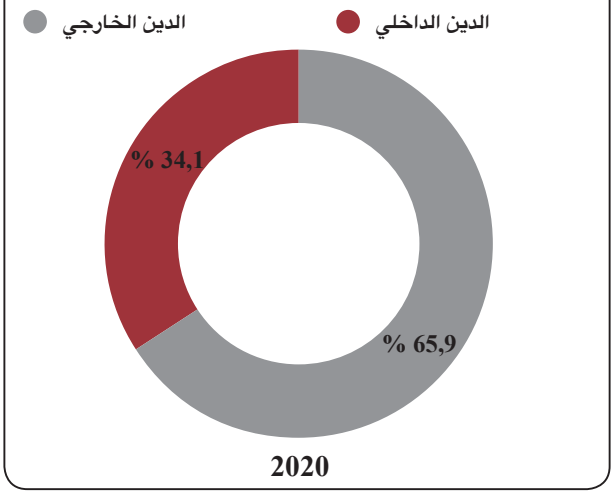

الرسم البياني رقم 1-4 : تركيبة الدين العمومي الخارجي حسب العملات سنة 2020

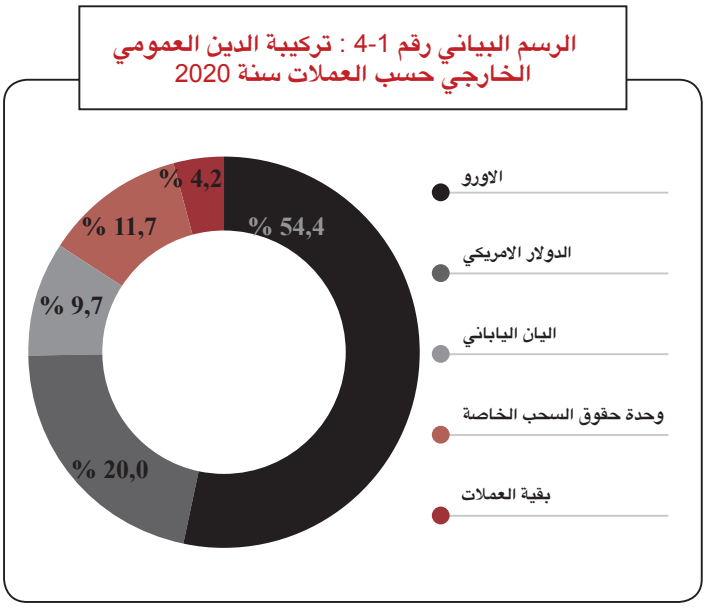

مؤشرات مخاطر ـ كلفة الدين العمومي	2018	2019	2020
حصة الدين العمومي بنسبة فائدة متغيرة	% 28,64	% 27,78	% 29,60
اعادة تثبيت سعر الفائدة خلال سنة	% 35,10	% 36,50	% 39,90
اعادة تثبيت سعر الفائدة خلال 5 سنوات	% 66,30	% 69,80	% 73,80
معدل مدة سداد الدين	6,75	6,32	6,05
إعادة التمويل خلال سنة	% 8,82	% 9,68	% 11,06
إعادة التمويل خلال 5 سنوات	% 44,16	% 47,51	% 52,15

تطور الظرف الاقتصادي العالمي سنة 2020

عرفت سنة 2020 ركودا إقتصاديا على المستوى العالمي إثر إنتشار جائحة كورونا، حيث تحولت الأزمة الصحية إلى أزمة عالمية ألقت بضلالها على مختلف جوانب الحياة الإقتصادية والإجتماعية. وقد كان للإجراءات الصحية الصارمة وإجراءات الغلق العام التي أتخذت لإحتواء الفيروس تأثير كبير على النشاط الإقتصادي ليدخل بذلك الاقتصاد العالمي في مرحلة ركود أعمق وأشدّ من تلك التي شهدها خلال الأزمة المالية العالمية في 2008 - 2009 ، حيث سجل الإقتصاد العالمي بالنسبة لسنة 2020 نموا سلبيّا بـ 3.3 %.

الرسم البياني رقم 1-5 : نسبة النمو السنوي (%) للإقتصاد العالمي (2008 - 2020)

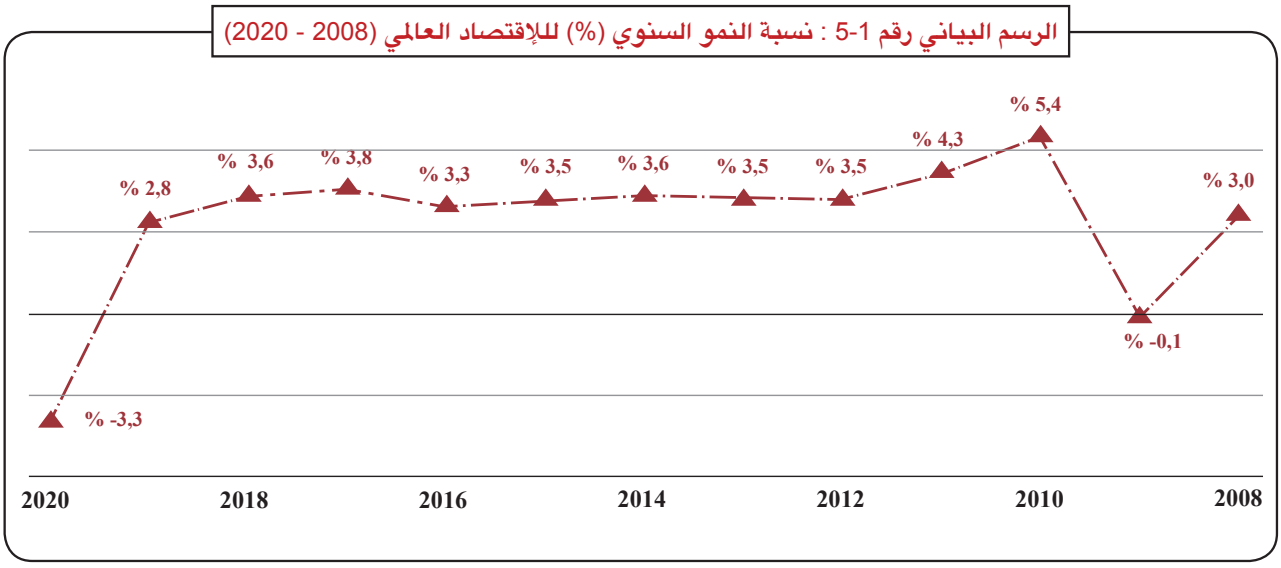

وقد تكبدت أغلب الإقتصادات المتقدمة وأهمّ إقتصادات الأسواق الصاعدة خسائر غيرمسبوقة على مستوى الناتج المحلي الإجمالي وتراجعا كبيرا لوتيرة النمو؛ بإستثناء الاقتصاد الصيني الاقتصاد الوحيد الذي لم يسجّل إنكماشا خلال سنة 2020 حيث حقق نموّا إيجابيّا بـ 2.3 %.

الرسم البياني رقم 1-6 : نسبة النمو السنوي (%) للناتج المحلي الإجمالي
في أهم الإقتصادات العالمية 2018 - 2020

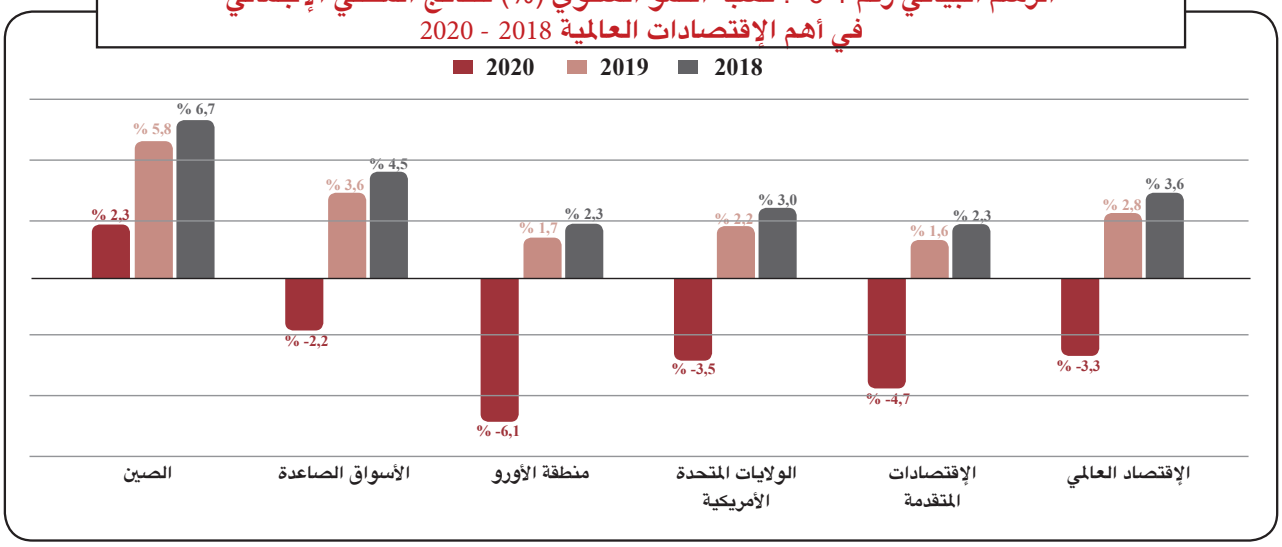

*مصدر المعطيات: بيانات صندوق النقد الدولي (https://www.imf.org/external/datamapper)

ولتطويق التداعيات الإقتصادية والماليّة للأزمة، تبنّت أغلب البنوك المركزية الكبرى، بداية من الأسابيع الأولى لإنتشار الجائحة سياسات نقديّة ومالية تيسيرية وذلك بهدف توفير السيولة النقدية الكافية وتوفير تسهيلات التمويل من أجل قروض الدعم الممنوحة للأفراد والشركات.

وفي هذا الإطار، لجأت كل البنوك المركزية حول العالم تقريبا **لتخفيض نسب فائدتها الرئيسية**. فقد قام **البنك الإحتياطي الفيدرالي الأمريكي** في مارس 2020 بالتخفيض في نسبة الفائدة الرئيسية إلى ما يقارب 0,0 % بعد أن كانت تتراوح بين (1.5% - 1.75%) في نهاية سنة 2019، وأكد البنك الإحتياطي توجهه للحفاظ على هذا الانخفاض إلى حدود سنة 2022 وذلك حتى تعود ظروف سوق العمل الأمريكي إلى مستوياتها السابقة.

وقام بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي بتنفيذ سياسة التيسير الكمي عن طريق شراء فوري للسندات بقيمة 80 مليار دولار في بداية تفشي الفيروس، ليتبعه بعد ذلك بشراءات سندات خزينة بما لا تقل قيمته عن 500 مليار دولار وسندات رهن عقاري بقيمة 200 مليار دولار.

كما إتخذ البنك الاحتياطي الفيدرالي مجموعة من **الإجراءات الاستثنائية والغير مسبوقة** لمواجهة الجائحة، حيث رفع قيودا كان يفرضها فيما يخص متطلبات إحتياطي البنوك وهي النسبة المئوية للودائع التي يجب أن تحتفظ بها البنوك التجارية لدى البنك المركزي كاحتياطيات لتلبية الطلب النقدي.
وقام أيضا إلى حد كبير **بتخفيف قواعد السيولة**[1]، والتي تشترط من البنوك الاحتفاظ بأصول سائلة عالية الجودة؛ وذلك قصد حثّ البنوك على فتح باب الإقراض بهدف مساعدة الشركات والأفراد على تخطي تداعيات جائحة فيروس كورونا.

ومن جانبه، واصل **البنك المركزي الأوروبي** المحافظة على نسب الفائدة الرئيسية عند أدنى مستوياتها التاريخية في حدود 0.0 % وذلك إلى غاية بلوغه مستقبلا هدف التضخم 2.0%؛ كما واصل إتباع **سياسة التيسير الكمي** عن طريق الإبقاء على برنامج شراء الأصول المالية الصافية كما كان قبل الجائحة دون تغيير، بمعدل 20 مليار أورو شهريا لآجل غير محدّد.

و في محاولة منه لدعم الاقتصاد، أعلن البنك المركزي الأوروبي في مارس 2020 عن إحداث برنامج الشراء الطارئ لمواجهة الأوبئة (Pandemic Emergency Purchase Programme PEPP) بمبلغ 750 مليار أورو ؛ وهو عبارة عن خطة شراء مكثف وغير مسبوق للسندات المالية سواءا الحكومية أو الخاصة منها. وقُرر في شهر جوان من نفس السنة، زيادة قيمة البرنامج بمقدار 600 مليار أورو، هذا بالإضافة إلى 500 مليار أورو من مشتريات السندات الحكومية التي أعلن عنها في ديسمبر 2020، ليصل بذلك المبلغ الجملي للبرنامج إلى 1850 مليار أورو. وتمّ تمديد مدّة البرنامج حتى نهاية سنة 2021 أو مارس 2022 وذلك حسب ما يمليه نسق التعافي من الجائحة.

ومع إستمرار إنتشار الجائحة وسنّ إجراءات الغلق العام، إلتجأت أغلب الحكومات إلى إتّخاذ تدابير إستثنائية **على مستوى المالية العمومية** وتفعيل أدوات الميزانية كصناديق الطوارئ والميزانيات التكميلية وذلك قصد حماية الأفراد والشركات من تبعات الأزمة.

1 (Liquidity Coverage Ratio) حسب اتفاقيات بازل 3 (BASEL 3)

وقد بادرت العديد من الدول، خاصة الاقتصادات المتقدمة منها إلى توفير دعم موسّع من المالية العمومية، حيث قامت بتقديم تحويلات نقديّة للآسر منخفضة الدّخل، بتوزيع إعانات دعم الاجور للعاملين العاطلين مؤقّتا عن العمل، وبسّن تخفيضات ضريبية للشركات المتضررة من الأزمة وإرجاء دفع الضرائب في حالات أخرى، هذا مع توفير العديد من التسهيلات والضمانات للتشجيع على الإقتراض.

ومع **زيادة الضغوطات على المالية العموميّة وتفاقم عجز الميزانية**، شهدت معظم الاقتصادات زيادة كبيرة في حجم ديونها، حيث وصلت **مستويات الديون العالمية** لأعلى مستوى في تاريخها.

الرسم البياني رقم 1-7 : تطور نسبة المديونية من الناتج المحلي الإجمالي (%) بين 2018 و2020 في عدد من الإقتصادات العالميّة

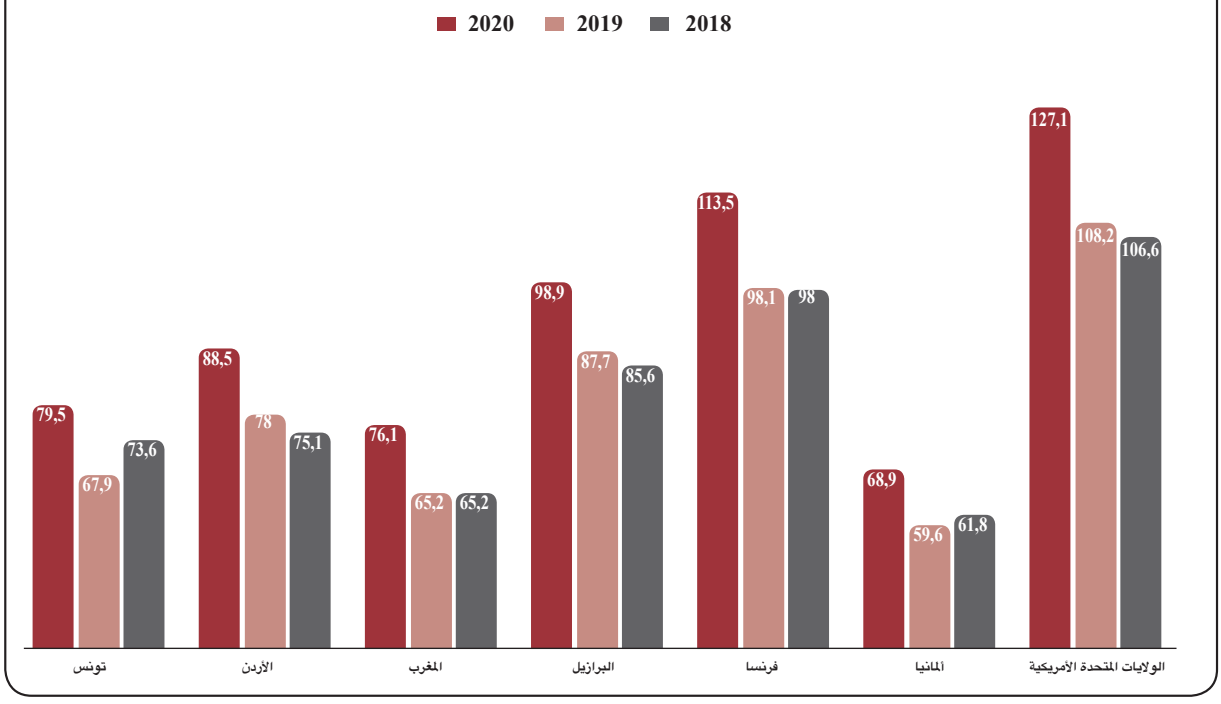

*مصدر المعطيات: بيانات صندوق النقد الدولي (https://www.imf.org/external/datamapper/datasets/GDD)

تطور الظرف الاقتصادي الوطني سنة 2020

على الصعيد الوطني، تواجه البلاد التونسية منذ سنوات تحديات إقتصادية كبيرة تعمقت بشدة مع إنتشار فيروس كورونا المستجد، وقد شهد نمو الإقتصاد الوطني لسنة 2020 **إنكماشا حادا** بـ 9.2 % ؛ وهو أدنى مستوى يسجله النمو منذ إستقلال البلاد التونسية في 1956.

تداعيات جائحة كورونا على بعض أهمّ المؤشرات الإقتصادية والنقدية خلال سنة 2020:

الميزان التجاري:

- شهدت سنة 2020 تراجعا إستثنائيا للعجز التجاري بما يقارب 34.4 % مقارنة بسنة 2019 (أي بحوالي 6678 م د)، ويعزى ذلك لانخفاض الواردات بنسق أكثر تسارعا من الصادرات ليصبح العجز التجاري في حدود 12757 م د مقابل 19436 م د قبل سنة و19023 م د في نهاية سنة 2018.

العائدات السياحيّة:

- سجل القطاع السياحي خسائر فادحة عقب إغلاق الدول حدودها وتعطل حركة الملاحة الجوية والبحرية، حيث تراجعت العائدات السياحية بـ 64 % مقارنة بسنة 2019، إذ لم تسجل سوى 2000 مليون دينار في نهاية سنة 2020 مقابل 5600 مليون دينار في موفى سنة 2019 .

مخزون الإحتياطيات من العملة الأجنبية:

- كنتيجة لضعف المبادلات التجاريّة الخارجيّة في ظلّ الأزمة وخاصة تراجع الواردات، تمّ تدعيم مخزون الإحتياطيات من العملة الأجنبية (8545 مليون دولار أو ما يعادل 162 يومًا من الواردات في نهاية سنة 2020، مقابل 6955 مليون دولار و111 يومًا من الواردات في موفى سنة 2019).

السياسة النقدية:

- بهدف التحكّم في نسبة التضخم، إنتهج البنك المركزي التونسي منذ بداية سنة 2018 سياسة نقدية ذات طابع تقييدي (تميزت بالأخص بالترفيع في سعر الفائدة المديرية في مناسبتين في مارس وجوان 2018 بمجموع 175 نقطة أساس وبـ 100 نقطة أساس إضافية في فيفري 2019). ولكن خلال سنة 2020 مع بداية ظهور جائحة كوفيد 19 وتراجع الضغوط التضخمية (تراجع نسبة التضخم من 7.7 % في جوان 2018 إلى 5.8 % في فيفري 2020)، قرّر البنك المركزي **إعتماد سياسة نقدية أكثر تيسيرا** بهدف الحفاظ على الاستقرار المالي وذلك بالتخفيض بـ 100 نقطة أساس في سعر الفائدة المديرية في مارس 2020، تلاه تخفيض ثان قدره 50 نقطة أساس في نهاية سبتمبر 2020، لتتراجع هذه الأخيرة إلىً 6.25 %.

سوق الصرف:

- سجلت قيمة الدينار التونسي في موفى سنة 2020 مقارنة مع نهاية سنة 2019 إنخفاضا بنسبة 4.6 % مقابل الأورو و0.69 % مقابل الين الياباني. بينما إرتفعت قيمة الدينار مقابل الدولار الأمريكي بحوالي 4.8 % مقارنة بنفس الفترة من السنة الفارطة.

تداعيات جائحة كورونا على المالية العمومية خلال سنة 2020:

شهدت سنة 2020 **اختلالا كبيرا لتوازنات المالية العمومية** ، حيث تمّ تسجيل تراجع هام على مستوى الموارد الذاتية للدولة (سجلت المداخيل الجبائية إنخفاضا بـ 6.1 % مقارنة بسنة 2019) وتناميا كبيرا للنفقات (إرتفاعا بـ14.3 % في نفقات ميزانية الدولة بالنسبة لسنة 2020 مقارنة بسنة 2019) بسبب تداعيات الجائحة وتوسيع التدخلات و برمجة نفقات طارئة وإستثنائيّة ممّا أدّى إلى تعمق عجز الميزانية[2] (9.6% من الناتج المحلي الإجمالي نهاية سنة 2020 مقابل 3.4% مسجلة في موفى سنة 2019).

الرسم البياني رقم -1 :8 تطوّر نسبة عجز الميزانية من إجمالي الناتج المحلي (%) خلال سنوات (2015-2020)

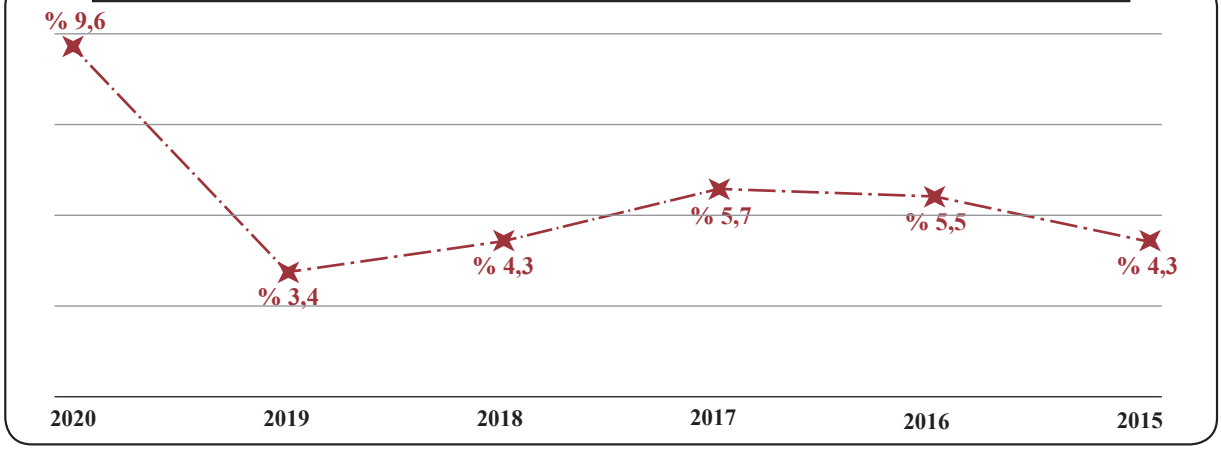

2 عجز الميزانية (دون اعتبار موارد الهبات والتخصيص والمصادرة)

ترقيم المخاطر السيادية المحررة بالعملة الاجنبية على المدى الطويل للبلاد التونسية خلال العشر سنوات الأخيرة (2011-2021)

الترقيم السيادي للبلاد التونسية			
MOODY'S	R&I	Fitch Ratings	
B3	BB-	B-	2021
B2	BB	B	2020
B2	BB	B+	2019 - 2018
B1	BB	B+	2017
Ba3	BB+	BB-	2016 - 2015
Ba3	BBB-	BB-	2014 - 2013
Baa3	BBB-	BB+	2012
Baa3	BBB	BBB-	2011

سلم الترقيم المعتمد من وكالات التصنيف الائتماني

- Aaa/AAA — Investment grade درجة استثمارية
- Aa/AA — High Grade - جودة عالية
- A/A — Upper Medium Grade - جودة متوسطة عليا
- Baa/BBB — Lower Medium Grade- جودة متوسطة دنيا
- Ba/BB — Non Investment Grade- درجة غير استثمارية
- B/B — Highly Speculative- عرضة للمضاربة
- Caa/CCC — Substantial Risk- مخاطر مرتفعة
- Ca/CC — Extremely Speculative مضاربة عالية جدا
- SD/RD — Selective Default/Restricted Default عدم خلاص (مع بعض الأمل في الخلاص)

وقد تم التخفيض في الترقيم السيادي لتونس من قبل مختلف وكالات التصنيف العالمية كما يبينه الجدول اعلاه، وهو ما يعكس الوضعية الصعبة التي تمر بها البلاد والتراجع لجل المؤشرات الاقتصادية، وبالتالي يشكل عائقا للخروج إلى السوق المالية العالمية واستقطاب الاستثمارات الأجنبية.

القسم الأول :
دين الدولة

التوازنات المالية العامة

م د	2018	2019	2020	السداسي الاول من سنة 2021
النتيجة الأولية للميزانية	-2270,8	-938,3	-7493,1	109,2
فوائد الدين العمومي	2801,9	3204,5	3736,2	1930,5
عجز الميزانية (دون موارد الهبات والتخصيص والمصادرة)	**5072,7**	**4142,8**	**11229,3**	**1821,3**
عجز الميزانية % من الناتج المحلي الإجمالي	%4,5	%3,4	%9.6	-
الهبات والتخصيص والمصادرة	373,3	549,9	829,2	94,3
عجز الميزانية (بعد إحتساب موارد الهبات والتخصيص والمصادرة)	**4699,4**	**3592,9**	**10400,1**	**1727,0**

تأثرت التوازنات المالية العامة نتيجة التداعيات الاقتصادية والاجتماعية للأزمة الصحية كوفيد 19 ، إذ سجلت النتيجة الأولية للميزانية سنة 2020 عجزا بـ 7493 م د إضافة إلى تسديد 3736 م د بعنوان فوائد الدين العمومي وبالتالي بلغ عجز الميزانية 11229 م د ما يمثل 9.6 % من الناتج المحلي الإجمالي مقابل 11.4 % مقدرة بقانون المالية التعديلي لسنة 2020.

م د	2018	2019	2020	السداسي الاول من سنة 2021
▪ **تكاليف الخزينة:**	**10023,9**	**10089,9**	**18338,8**	**6934,4**
% الناتج المحلي الإجمالي	%8,9	%8,2	%15.7	-
1- تمويل عجز الميزانية	4699,4	3592,9	10400,1	1727,0
2 -تسديد أصل الدين	5126,5	6397,0	7393,7	4242,8
3 -قروض و تسبقات الخزينة	198,0	100,0	545,0	964,6

بلغت تكاليف الخزينة 18339 م د وتمثلت أساسا في تسديد 7393.7 م د بعنوان أصل الدين، تمويل عجز الميزانية (بعد إحتساب موارد الهبات والتخصيص والمصادرة) في حدود 10400.1م د، هذا مع تخصيص 545.0 م د على شكل قروض وتسبقات خزينة لفائدة بعض المؤسسات العموميّة قصد الإيفاء بتعهّداتها تجاه مقرضيها. مما إستوجب تعبئة تمويلات إضافيّة في حدود 6971 م د مقارنة بالتقديرات الأوّلية لقانون المالية. وإجمالا بلغت موارد الخزينة 18339 م د في سنة 2020 (أي حوالي15.7% من الناتج المحلي الإجمالي) مقابل 19491 م د مقدرة بقانون المالية التعديلي لسنة 2020 و10090 م د مسجلّة سنة 2019 (ما يقارب 8.2% من الناتج المحلي الإجمالي)

تمويل ميزانية الدولة

تمويل ميزانية الدولة: موارد الخزينة

م د	2018	2019	2020	السداسي الاول من سنة 2021
موارد الخزينة	**10023,9**	**10089,9**	**18338,8**	**6934,4**
1 - موارد الاقتراض:	**9498,2**	**9692,6**	**15896,8**	**7263,9**
% الناتج المحلي الإجمالي	%8,4	%7,9	%13.6	%6,0
موارد الاقتراض الداخلي	2433,1	2639,5	11126,3	4113,9
موارد الاقتراض الخارجي	7065,1	7053,0	4770,5	3150,0
2 - موارد الخزينة الأخرى	**525,7**	**397,3**	**2442,0**	**-329,5**
استخلاص أصل قروض الخزينة	215,3	182,2	158,8	86,2
موارد خزينة مختلفة (الإيداعات)	310,4	215,1	2283,2	-415,7

سجّلت موارد الخزينة إرتفاعا غير مسبوق خلال سنة 2020 (+81.75%)، حيث بلغت ما قدره 18338.8 م د مقابل 10089.9 م د في سنة 2019 وذلك نتيجة تفاقم حاجيات تمويل الميزانية، وقد شمل هذا الإرتفاع بالأساس موارد الاقتراض الداخلي. وتوزعت موارد الخزينة بين موارد الاقتراض 15897 م د وموارد الخزينة الأخرى 2442 م د.

1 - موارد الاقتراض:

إرتفعت موارد الاقتراض في سنة 2020 بنسبة 64% مقارنة بسنة 2019 لتبلغ 15896.8 م د. ونظرا للصعوبات على مستوى الأسواق العالمية، وقع اللجوء أساسا للدين الداخلي لتوفير التمويلات الإضافيّة اللازمة لتغطية عجز الميزانية و تسديد أصل الدين العمومي. وقد تم تعبئة **موارد إقتراض داخلية** في حدود 11126.3 م د خلال سنة 2020 مقابل 2400 م د مقدرة أوليا في قانون المالية للسنة و2639.5 م د مسجلة سنة 2019. وفي المقابل عرفت **موارد الإقتراض الخارجي** تراجعا نسبيا (4770.5 م د في سنة 2020 مقابل 7053.0 م د في سنة 2019).

* **موارد الاقتراض الداخلية...**

شهدت سنة 2020 إرتفاعا قياسيّا لموارد الاقتراض الداخلي، وتتوزع هذه الموارد بين:

- إصدارات رقاع الخزينة بمبلغ 5701.8 م د، منها 2440.7 م د رقاع خزينة 52 أسبوع و 3261.1 م د رقاع الخزينة القابلة للتنظير،
- قروض داخلية بالعملة الأجنبية بمبلغ يناهز 2614.5 م د. وتتمثّل هذه الموارد في القرض البنكي المجمع بالعملة (prêt syndiqué) المبرم بتاريخ 31 جانفي 2020 بمبلغ 455 مليون أورو أي بما يعادل 1433.8 م د (والذي تمّ تحويله بداية من شهر مارس)، والقرض البنكي المبرم في ماي 2020 بمبلغ 257 مليون أورو و130 مليون دولار أي ما يعادل 1180.7 م د (والذي تمّ تحويله بداية من شهر جوان)،

هـذا بالإضافـة للتمويـل الإسـتثنائي بمقتـضى الفصـل 5 مـن قانـون الماليـة التعديـلي لسـنة 2020 والمتمثـل في تسهيـلات إسـتثنائية مـن قبـل البنـك المركـزي التونـسي لفائـدة الخزينـة العامـة للبـلاد التونسـية بمبلـغ 2810 م د عـلى مـدة سـداد 5 سـنوات.

موارد الاقتراض الداخلية: 11126,3 مليون دينار	
رقاع الخزينة:	**5701,8**
▪ رقاع الخزينة 52 اسبوع	2440,7
▪ رقاع الخزينة القابلة للتنظير	3261,1
دين داخلي بالعملة:	**2614,5**
▪ القرض البنكي المجمع بالعملة مارس 2020	1433,8
▪ القرض البنكي المجمع بالعملة جوان 2020	1180,7
ديون أخرى (تسبقة البنك المركزي التونسي)	**2810,0**

***موارد الإقتراض الخارجية..**

تتمثّل موارد الإقتراض الخارجي المستعملة لتمويل الميزانية سنة 2020 في:

- قروض خارجية موظفة لتمويل مشاريع الدولة في حدود 849 م د (ق م ت 2020)،
- قروض معاد إقراضها بقيمة 120 م د (ق م ت 2020)،
- إضافة إلى موارد قروض دعم الميزانية والتي بلغت قيمتها 3801.5 م د، وتتأتى هذه الأخيرة أساسا من المقرضين متعددي الأطراف وتتوزع كالاتي:

موارد قروض دعم الميزانية لسنة 2020: 3801,5 مليون دينار	
البنك الدولي «BIRD»	251,4
صندوق النقد الدولي «FMI»	2179,9
الاتحاد الاوروبي «UE»	153,7
الوكالة الفرنسية للتنمية «AFD»	288,3
صندوق النقد العربي «FMA»	444,5
المؤسسة الالمانية للقروض من اجل اعادة الاعمار «KFW»	325,2
إيطاليا	158,7

وتجدر الإشارة أن موارد قروض دعم الميزانية لسنة 2020 تتضمن إستعمال موارد الحسابات الخاصة بالعملة المرتبطة بقروض تم سحبها في سنة 2019 كما يلي:

- في حدود 49.4 مليون أورو أي ما يعادل 153.7 م د تتعلق بجزء من القسط الثالث من قرض آلية الدعم المالي للاتحاد الاوروبي «AMF II»،
- 37.8 م دولار (أي ما يقارب 108.7 م د) بعنوان قرض من صندوق النقد العربي،
- 10 م أورو (أي ما يعادل 31.5 م د) بعنوان قسط من قرض الوكالة الفرنسية للتنمية.

أمّـا بالنسـبة للقـروض الخارجيـة الموظفـة لتمويـل مشـاريع الدولـة لسـنة 2020 فهـي تتـوزع حسـب القطاعـات كالاتي:

الرسم البياني رقم 1-9: توزيع القروض الموظفة لتمويل مشاريع الدولة حسب القطاعات

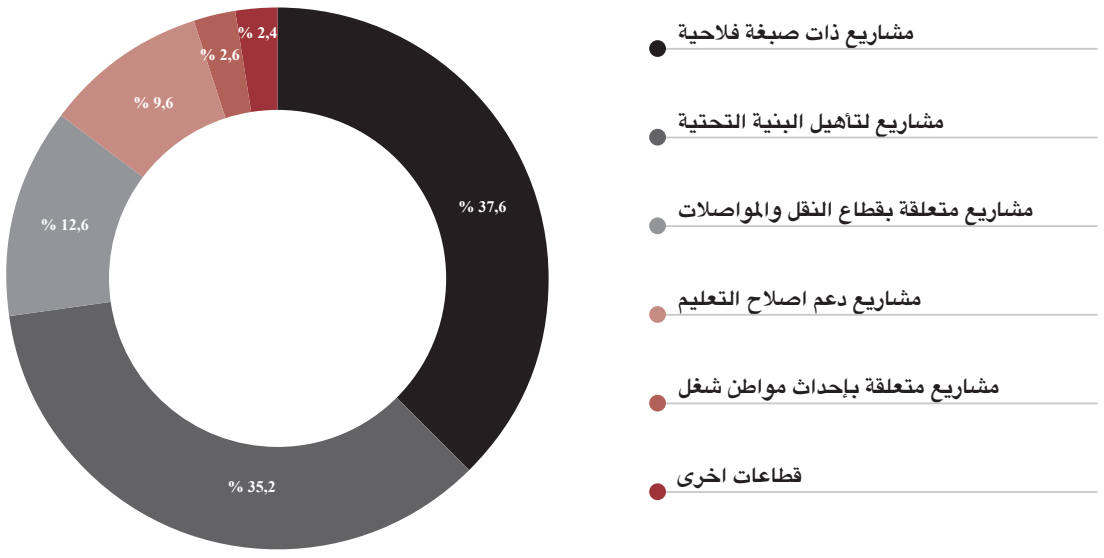

الرسم البياني رقم 1 - 10 : توزيع القروض الموظفة والمعاد إقراضها حسب المنتفعين

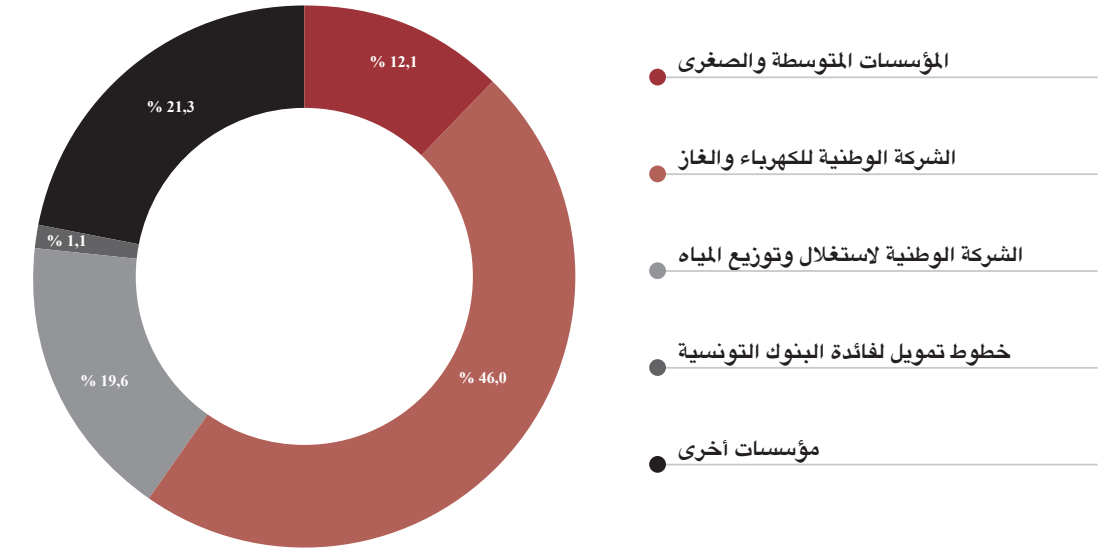

2 - موارد الخزينة الأخرى :

شهدت موارد الخزينة الأخرى إرتفاعا إستثنائيّا خلال سنة 2020، (2442.0 م د سنة 2020 مقابل 397.3 م د سنة 2019 و525.7 م د في 2018). وتتأتّى هذه الأخيرة أساسا من:

- تنامي موارد خزينة مختلفة تشمل أساسا إيداعات بالخزينة العامة للبلاد التونسية،
- تراجع إستخلاصات أصل قروض الخزينة بعنوان القروض المسندة إلى المؤسسات العمومية، وتعود أسباب هذا التراجع إلى تداعيات إنتشار فيروس كورونا على النشاط الإقتصادي عموما وعلى الوضعية المالية الهشّة للمؤسسات العمومية خصوصا.

التمويل الصافي لميزانية الدولة: موارد الاقتراض الصافية

م د	2018	2019	2020	السداسي الاول من سنة 2021
موارد الاقتراض الصافية:	**4371,7**	**3295,5**	**8503,1**	**3021,1**
موارد الاقتراض الخارجي الصافية	3819,0	1819,1	484,7	1255,6
موارد الاقتراض الداخلي الصافية	552,7	1476,4	8018,4	1765,5

شهدت موارد الإقتراض الصافية إرتفاعا مهماً خلال سنة 2020 ويعود ذلك لإرتفاع الإقتراض الداخلي الصافي (على عكس السنوات الماضية)، هذا فيما عرفت موارد الإقتراض الخارجية الصافية تراجعا كبيرا (من 4371.7 م د سنة 2018 إلى 484.7 م د سنة 2020) .

الرسم البياني رقم 1 - 11 : الإقتراض الصافي % من الناتج المحلي الإجمالي

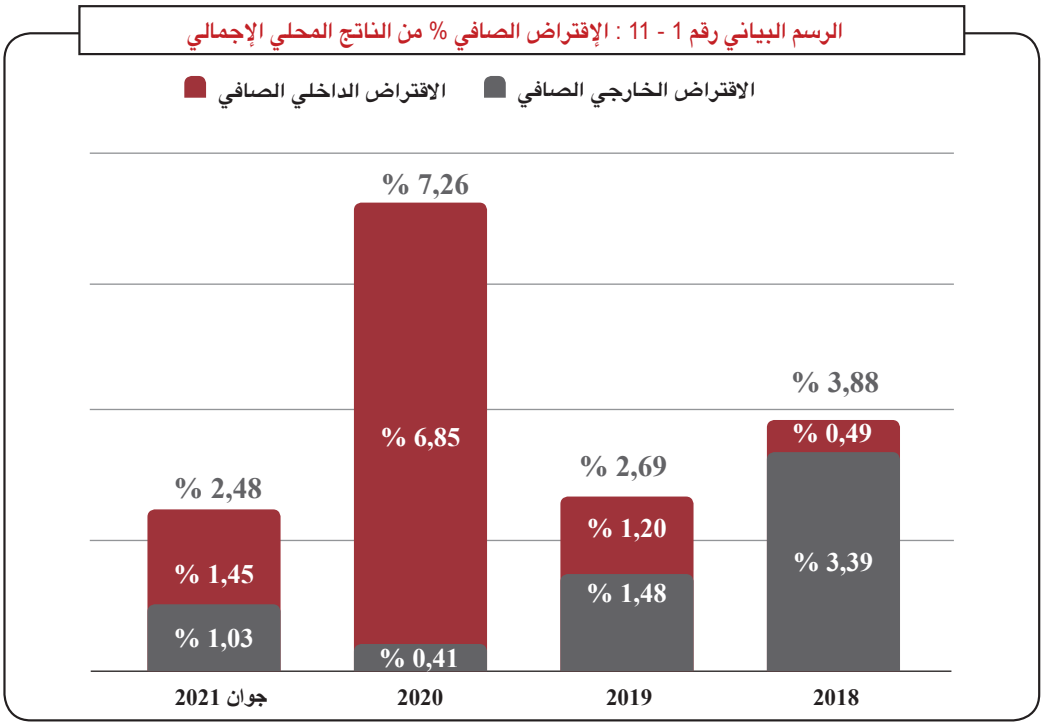

السحوبات والإصدارات

م د	2018	2019	2020	السداسي الاول من سنة 2021
السحوبات والإصدارات:	**9049,3**	**10607,4**	**17325,2**	**6118,0**
الاقتراض الخارجي	7352,5	7967,9	6198,9	2004,1
الاقتراض الداخلي	1696,8	2639,5	11126,3	4113,9

تم خلال سنة 2020 إقتراض مبلغ 17325.2 م د يتوزع بين 35.8% إقتراض خارجي (6198.9 م د) و 64.2% على شكل إقتراض داخلي بمبلغ 11126.3 م د.

وقد عرفت السحوبات والإصدارات لسنة 2020 إرتفاعا بأكثر من 63% مقارنة بالسحوبات والإصدارات المسجلة سنة 2019 (10607.4 م د).

1. الاقتراض الخارجي (السحوبات والإصدارات):

بلغت السحوبات على القروض الخارجية خلال سنة 2020 حوالي 6198.9 م د مسجلة بذلك تراجعا بـ 1769م د مقارنة بسنة 2019 (7967.9 م د)، وتتوزع هذه السحوبات في حدود:

- 25.4% **على شكل قروض موظفة** (1571.7 م د) تتوزع بين قروض مخصصة لتمويل مشاريع الدولة و بين قروض يعاد إقراضها للمؤسسات العمومية والبنكية،
- و74.6% في **شكل قروض غير موظفة** تتمثل في سحوبات على قروض دعم الميزانية.

م د	2018	2019	2020	السداسي الاول من سنة 2021
الاقتراض الخارجي	**7352,5**	**7967,9**	**6198,9**	**2004,1**
القروض الموظفة:	**1235,1**	**1390,9**	**1571,7**	**443,9**
تمويل مشاريع الدولة	986,8	1242,1	1350,2	397.7
قروض معاد اقراضها	248,3	148,9	221,5	46,2
القروض غير الموظفة:	**6117,4**	**6577,0**	**4627,2**	**1560,2**
قروض دعم الميزانية	4431,7	4358,6	4627,2	1560,2
اصدارات الاسواق المالية العالمية	1685,8	2218,4	0,0	0,0

*سحوبات القروض الخارجية الموظفة...

الرسم البياني رقم -1 12 : توزيع سحوبات القروض الخارجيّة الموظّفة لسنة 2020 حسب الدّول المانحة (م د)

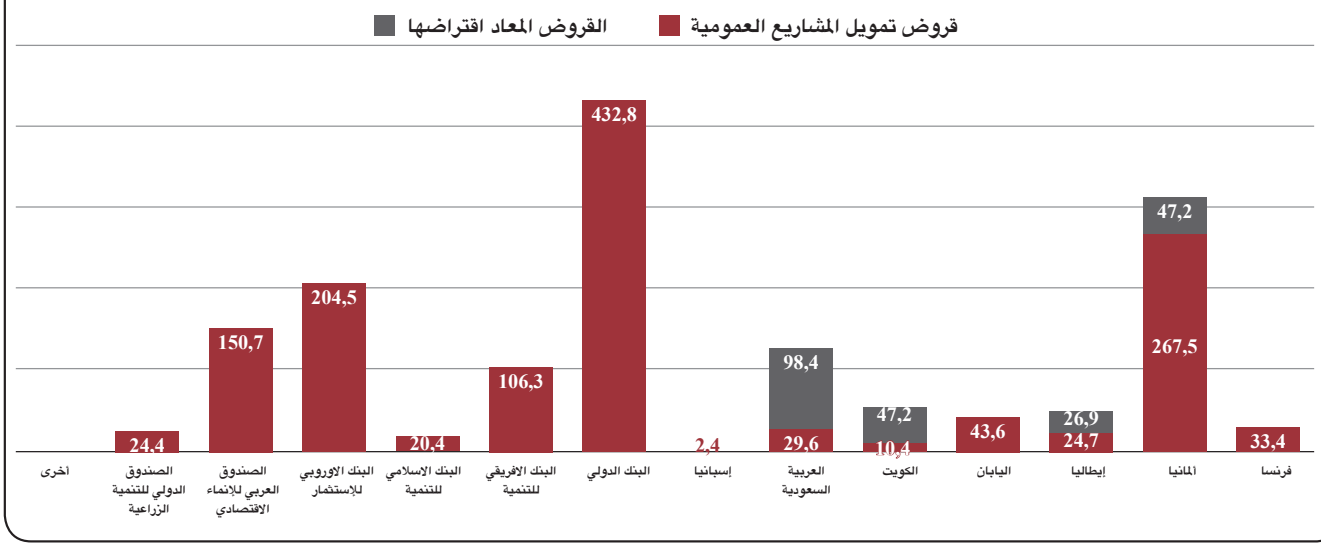

*سحوبات القروض الخارجية غير الموظفة...

بلغت في موفى سنة 2020 السحوبات على القروض غير الموظفة 4627.2 م د. وقد إقتصرت هذه السحوبات على قروض دعم الميزانية فقط، فللمرّة الأولى منذ ثمان سنوات لم تتوجّه البلاد التونسية للسوق المالية العالمية لتعبئة الموارد الماليّة.

فقد مثّلت الإصدارات على السوق المالية العالمية في سنة 2019 ما يعادل 28 % من مجموع السحوبات السنوية على الدين الخارجي مقابل 23 % سنة 2018 وأكثر من 51 % سنة 2017، حيث دأبت تونس على الخروج سنويّا للسوق العالميّة لإصدار قروض رقاعيّة لتمويل الميزانيّة، سواء بضمان دول أخرى كالولايات المتحدة الأمريكيّة واليابان أو بدون ضمان خارجي.

ولكن خلال سنة 2020 وفي ظلّ الظرفية التي إتسمت بصعوبة اللجوء للسوق المالية العالمية خاصة مع تراجع التصنيف السيادي لتونس وارتفاع كلفة الإصدار بهذه السوق نتيجة شح السيولة جراء تأثير الأزمة الصحية على نسب مديونيّة العديد من الدول، إلى جانب عزوف المستثمرين الدوليين عن المخاطرة في إقتصادات الأسواق الناشئة؛ فضلت الحكومة عدم المراهنة بالخروج إلى السوق المالية العالمية والتعويل بشكل أساسي على الموارد الدّاخلية.

بالنسبة لقروض دعم الميزانية، بلغت السحوبات لسنة 2020 ما قدره 4627.2 م د. وقد سجّلت السحوبات المسندة من طرف المولين متعددي الأطراف إرتفاعا ملحوظا مقارنة بسنة 2019 لتبلغ 3886.5 م د مقابل 2326.6 م د في السنة السابقة.

ويعزى هذا التطوّر لإرتفاع مبلغ السحوبات على القروض الممنوحة من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير. فقد قام صندوق النقد الدولي خلال سنة 2020 بصرف قرض لتونس بمبلغ 2179.9 م د (545.2 مليون وحدة حقوق سحب خاصة أي ما يعادل 745 مليون دولار أمريكي)، وذلك في إطار «أداة التمويل السريع» التي تهدف لتلبية الاحتياجات العاجلة للمالية العمومية وميزان المدفوعات نتيجة لتفشي الجائحة.

في إطار التعاون الثنائي، بلغت السحوبات على القروض المخصصة لدعم الميزانية 740.7 م د في سنة 2020 مسندة من طرف المؤسسة الألمانية للقروض من أجل إعادة الإعمار (KFW) بمبلغ 325.2 م د، إضافة لقرض الوكالة الفرنسية للتنمية (AFD) بقيمة 256.8 م د، إلى جانب القرض الإيطالي بمبلغ 158.7 م د.

توزيع السحوبات على قروض دعم الميزانية بين 2018 وجوان 2021 حسب الممولين

م د	2018	2019	2020	السداسي الاول من سنة 2021
البنك الدولي «BIRD»	1422,5	174,7	779,9	12,4
صندوق النقد الدولي «FMI»	2046,6	713,0	2179,9	-
البنك الافريقي للتنمية «BAD»	357,6	376,7	590,9	-
الاتحاد الاوروبي «UE»	-	956,1	-	970,1
صندوق النقد العربي «FMA»	303,1	106,1	335,8	-
الوكالة الفرنسية للتنمية «AFD»	-	203,9	256,8	329,8
المؤسسة الالمانية للقروض «KFW»	301,8	332,8	325,2	248,0
المملكة العربية السعودية	-	1495,2	-	-
إيطاليا	-	-	158,7	-
مجموع قروض دعم الميزانية	**4431,7**	**4358,6**	**4627,2**	**1560,2**

السحوبات غير المستعملة:

يجدر الذكر أن من بين السحوبات على قروض دعم الميزانية لسنة 2020 والمقدرة بـ 4627.2 م د، لم يتم إستعمال سوى 3507.7 م د لتمويل ميزانية 2020 مع سحوبات أخرى تعود لسنة 2019 تقدّر بـ 293.9 م د فيما بقي ما يعادل 1119.5 م د مودعة في حسابات خاصة بالعملة لدى البنك المركزي ليتم استعمالها لتمويل ميزانية 2021، وتتمثل هذه السحوبات في:

- 179.6 م أورو (أي ما يعادل حوالي 590.7 م د) بعنوان قرض البنك الافريقي للتنمية ،
- 160.6 م أورو (أي ما يعادل 526.5م د) تتعلق بقرض البنك العالمي.

2. إصدار الاقتراض الداخلي

م د	2018	2019	2020	السداسي الاول من سنة 2021
الاقتراض الداخلي	**1696,8**	**2639,5**	**11126,3**	**4113,9**
***رقاع الخزينة:**	**1696,8**	**1450,6**	**5701,8**	**2844,1**
▪ رقاع الخزينة 52 اسبوع	*26,6*	*436,2*	*2440,7*	*139,4*
▪ رقاع الخزينة القابلة للتنظير	*1670,2*	*1014,4*	*3261,1*	*2704,7*
***دين داخلي بالعملة:**	**0,0**	**1188,9**	**2614,5**	**1269,8**
▪ القرض البنكي المجمع بالعملة 2019	-	*1188,9*	-	-
▪ القرض البنكي المجمع بالعملة مارس 2020	-	-	*1433,8*	-
▪ القرض البنكي المجمع بالعملة جوان 2020	-	-	*1180,7*	-
▪ القرض البنكي المجمع بالعملة 2021	-	-	-	*1269,8*
***ديون أخرى (تسبقة البنك المركزي)**	**0,0**	**0,0**	**2810,0**	**0,0**

نتيجة الصعوبات الماليّة الخانقة وتفاقم حاجيات التمويل، شهدت سنة 2020 ارتفاعا إستثنائيّا وغير مسبوق لإصدارات الدّين الداخلي حيث بلغت هذه الاخيرة 11126.3 م د لتصل لأكثر من أربع أضعاف المستوى المسجل سنة 2019 (2639.5 م د).

الرسم البياني رقم 1- 13 : توزيع موارد الإقتراض الداخلي لسنة 2020

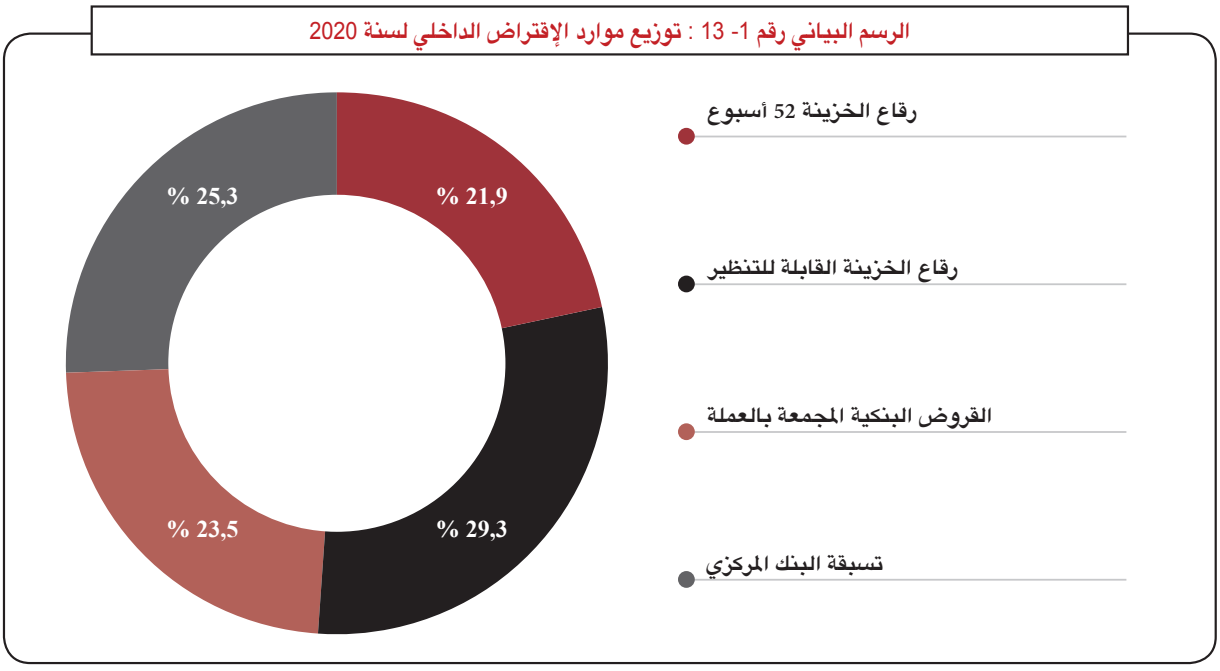

ويعزى هذا التطوّر المهم للترفيع في إصدارات رقاع الخزينة 52 أسبوع 2440.7 م د، ورقاع الخزينة القابلة للتنظير 3261.1 م د ؛ واللجوء للقروض البنكية المجمعة بالعملة مايعادل 2614.5 م دينار؛ وللتسهيلات الاستثنائية الممنوحة لفائدة الخزينة العامة للبلاد التونسية من قبل البنك المركزي التونسي في حدود مبلغ 2810 م د على مدة سداد 5 سنوات منها سنة إمهال بدون توظيف فوائد، بغرض تمويل جزء من عجز ميزانية الدولة لسنة 2020 الناجم عن تداعيات جائحة كورونا، وذلك في إطار ترخيص إستثنائي من مجلس نواب الشعب بمقتضى الفصل 5 من قانون المالية التعديلي لسنة 2020.

***إصدارات رقاع الخزينة :**

مثّلت رقاع الخزينة حوالي 51.2% من الموارد المعبّأة داخليا و33 % من الإصدارات الجملية للدين العمومي، مسجلة 5701.8 م د (ما يعادل 4.87 % من الناتج المحلي الإجمالي) موزعة بين 2440.7 م د بعنوان رقاع الخزينة 52 أسبوع و3261.1 م د بعنوان رقاع الخزينة القابلة للتنظير؛ مقابل 1450.6 م د مسجلة في نهاية سنة 2019 (ما يقارب 1.18 % من الناتج المحلي الإجمالي للسنة) و1696.8 م د (أي حوالي 1.5 % من الناتج المحلي الإجمالي) خلال سنة 2018.

وعلى عكس السنوات الماضية، خاصة سنوات 2017، 2018 و2019، تباطأ بشكل ملحوظ نسق نمو حاجيات البنوك من السيولة لتصل إلى9573 م د خلال الثلاثية الاخيرة من سنة 2020 مقابل 12236 م د خلال نفس الفترة من سنة 2019 و16138 م د خلال الربع الأول من نفس السنة. مما سمح نسبيا بتفادي خطر التأثير السلبي على تمويل الإقتصاد الناجم عن تعبئة الدولة لمبالغ كبيرة من رقاع الخزينة. حيث شهدت السنوات الأخيرة ضغطا كبيرا على السيولة المصرفية ناتجا في جزء منه عن تطور

طلب التمويلات من القطاعين العمومي والخاص، والسياسة التقييدية التي كان يتبعها البنك المركزي التونسي، إلى جانب ضعف الإدخار الوطني.

وكنتيجة لبوادر إنفراج أزمة السيولة، إلى جانب إستمرار الإستقرار النسبي لنسب مردودية رقاع الخزينة (رغم مراجعة نسب الفائدة المديريّة للبنك المركزي التونسيّ نحو الإنخفاض)، مع إزدياد المبالغ المطلوبة من قبل الخزينة، شهد طلب المختصين في رقاع الخزينة على السندات السيادية خلال سنة 2020 إرتفاعا مهما مقارنة مع سنة 2019 و2018 .

و قد بلغ الحجم الاجمالي لطلب المستثمرين على رقاع الخزينة القابلة للتنظير3536.9 م د نهاية سنة 2020 مقابل 1215.8م د سنة 2019 و 2273.95 م د سنة 2018.

رقاع الخزينة القابلة للتنظير (السنة)	المبالغ المطلوبة م د	المبالغ المعروضة من المختصين م د	المبالغ المقبولة م د	نسبة المبالغ المقبولة مقارنة بالمطلوبة %	نسبة المبالغ المقبولة مقارنة بالمعروضة %
2020	3744,0	3536,9	3261,1	% 87	% 92
2019	2004,0	1301,9	1014,4	% 51	% 78
2018	2127,0	2273,9	1670,2	% 79	% 73

الرسم البياني رقم 1 - 14 : تطور المبالغ المعروضة شهريًا من طرف المختصين في رقاع الخزينة بين 2018 و2020 (م د)

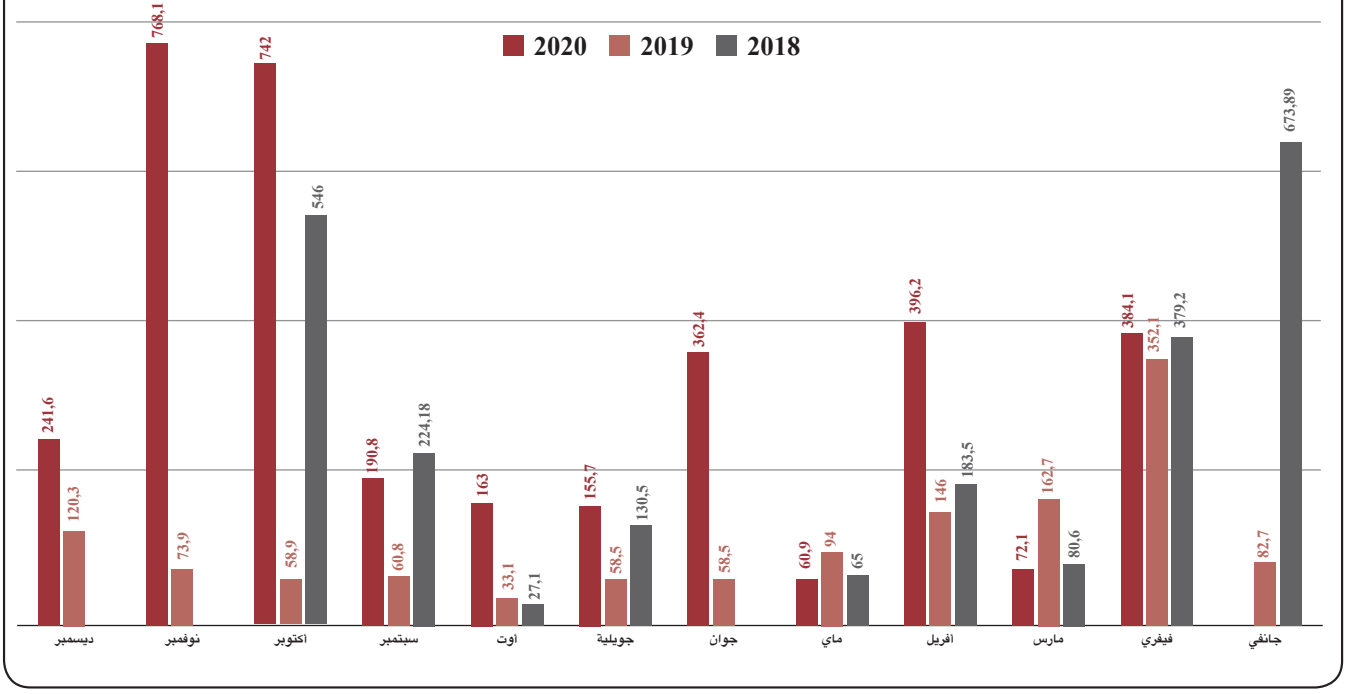

*مبادلة رقاع الخزينة القابلة للتنظير...

تمّ خلال سنة 2020 مبادلة خطيّ رقاع الخزينة: خطّ 5.5 % فيفري 2020 وخطّ 5.5 % أكتوبر 2020 وذلك في إطار عمليات التصرف النشيط للدين الداخلي قصد السعي إلى التقليص من مخاطر إعادة التمويل ولتخفيف الضغط على الحساب الجاري للخزينة.

وعمليات مبادلة رقاع الخزينة هي عبارة عن عمليات تسديد لرقاع الخزينة القابلة للتنظير التي يحل اجلها خلال السنة، مقابل إصدارا سندات جديدة ذات أمد أطول.

وتتم المبادلة في غالب الأحيان قبل تاريخ الإستحقاق وذلك بالتنسيق المسبق مع المختصين في رقاع الخزينة لتحديد الخطوط والمبالغ التي ستتم عليها المبادلة إما لفائدتهم أو لفائدة حرفائهم.

	الخط المستبدل		الخط المعروض			
	رقاع الخزينة القابلة للتنظير 5.5 % فيفري 2020		رقاع الخزينة القابلة للتنظير 6,5% جوان 2025		رقاع الخزينة القابلة للتنظير 7% جويلية 2028	
*فيفري 2020	المبلغ		المبلغ	نسبة الفائدة	المبلغ	نسبة الفائدة
	384,06		**287,3**	% 9,86	**36,5**	% 9,83
	رقاع الخزينة القابلة للتنظير 5.5 % أكتوبر 2020		رقاع الخزينة القابلة للتنظير 7,2 % ماي 2027		رقاع الخزينة القابلة للتنظير 7,4 % فيفري 2030	
*أكتوبر 2020	المبلغ		المبلغ	نسبة الفائدة	المبلغ	نسبة الفائدة
	509,66		**444,67**	% 9,19	**22,9**	% 9,36

	الخط المعروض	
	رقاع الخزينة القابلة للتنظير 7,5% جويلية 2032	
*فيفري 2020	المبلغ	نسبة الفائدة
	60,2	% 9,93
*أكتوبر 2020	المبلغ	نسبة الفائدة
	42,1	% 9,49

خدمة الدين العمومي

م د	2018	2019	2020
أصل الدين العمومي	**5126,5**	**6397,0**	**7393,7**
نسبة أصل الدين من الناتج المحلي الإجمالي	% 4,55	% 5,21	% 6,32
▪ الدين الخارجي	*3246,1*	*5233,9*	*4285,8*
▪ الدين الداخلي	*1880,4*	*1163,1*	*3107,9*
فوائد الدين العمومي	**2801,9**	**3204,5**	**3736,2**
نسبة الفوائد من الناتج المحلي الإجمالي	% 2,49	% 2,61	% 3,19
▪ الدين الخارجي	*1282,9*	*1582,8*	*1573,6*
▪ الدين الداخلي	*1519,0*	*1621,7*	*2162,6*
خدمة الدين العمومي	**7928,4**	**9601,5**	**11129,9**
النسبة من الناتج المحلي الإجمالي	% 7,04	% 7,83	% 9,51

الرسم البياني رقم 1 - 15 : خدمة الدين العمومي بين 2018 و2020 (م د)

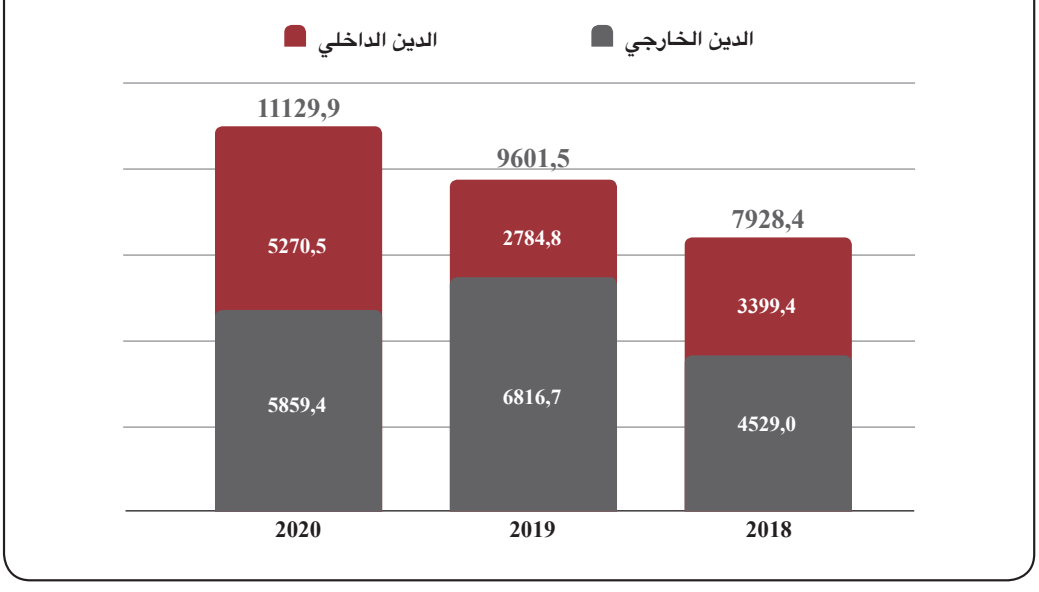

بلغت خدمة الدين العمومي 11129.9 م د سنة 2020، أي بزيادة قدرها 1528.4 م د مقارنة بسنة 2019 (9601.5 م د)، مقابل 7928.4 م د مسجلة في سنة 2018.

وقد شهدت **خدمة الدين العمومي الداخلي** إرتفاعا بحوالي 89 % أي بما قدره 2485.7 م د لتصل إلى 5270.5 م د سنة 2020 مقابل 2784.8 م د سنة 2019 ، في حين سجلت **خدمة الدين الخارجي** إنخفاضا بـ957.3 م د مقارنة بسنة 2019 لتبلغ 5859.4 م د سنة 2020 مقابل 6816.7 م د سنة 2019 ويعزى هذا الإنخفاض أساسا لتراجع أصل الدين العمومي الخارجي بـ 948.1 م د.

1. أصل الدين العمومي

م د	2018	2019	2020	السداسي الاول من سنة 2021
أصل الدين الخارجي:	**3246,1**	**5233,9**	**4285,8**	**1894,4**
▪ القروض متعددة الأطراف	2439,1	2384,6	1548,2	709,7
*من بينها أقساط قروض صندوق النقد الدولي:	1270,2	1127,6	495,2	74,5
▪ قروض التعاون الثنائي	807,0	706,9	728,4	495,7
▪ قروض السوق المالية العالمية	-	2142,4 (735 م دولار)	2009,2 (250 م دولار و 400 م أورو)	689,0 (250 م دولار)
أصل الدين الداخلي: (ومن بينها)	**1880,4**	**1163,1**	**3107,9**	**2348,4**
▪ رقاع الخزينة 52 أسبوع	96,2	26,6	436,2	246,7
▪ رقاع الخزينة القابلة للتنظير	1179,7	648,4	1626,6	1125,5
خط 3,5% جانفي 2018	479			
خط 5,5% أكتوبر 2018	700,7			
خط 5,5% مارس 2019		648,4		
خط 5,5% فيفري 2020			725,6	
خط 5,5% أكتوبر 2020			901,1	
خط 5,75% جانفي 2021				700,5
خط 6,0% جوان 2021				425,0
▪ القرض الوطني 2014	180,2	180,2	166,6	166,6
▪ القروض البنكية بالعملة	293,9	277,0	850,2	806,0
أصل الدين العمومي	**5126,5**	**6397,0**	**7393,7**	**4242,8**

بلغ أصل الدين العمومي لسنة 2020 ما قيمته 7393.7 م د أي بإرتفاع يبلغ 996.7 م د مقارنة بسنة 2019، وقد عرف أصل الدين العمومي نسقا تصاعديا بداية من سنة 2016 يعود أساسا لإرتفاع أصل الدين الخارجي خاصة خلال سنوات (2017-2019) نتيجة تتالي تسديدات قروض الأسواق المالية العالمية وتعدد تسديدات أقساط قرض صندوق النقد الدولي. ولكن خلافا للسنوات السابقة، شهد **أصل الدين العمومي الخارجي** الذي تم سداده سنة 2020 تراجعا ملحوظا ليبلغ 4285.8 م د مقابل 5233.9 م د مسجلة في سنة 2019 .

بالنسبة **لأصل الدين العمومي الداخلي**، سجّل هذا الأخير إرتفاعا هامّا مقارنة بالسنوات السابقة ليصل إلى 3107.9 م د، وقد شمل سداد كل من خطي رقاع الخزينة القابلة للتنظير فيفري 2020 بمبلغ 725.6 م د، وأكتوبر 2020 بمبلغ 901.1 م د ، وقسطا من الاكتتاب الوطني بمبلغ 166.6 م د، إضافة لـ 850.2 م د بعنوان أقساط القروض البنكية بالعملة ، هذا مع سداد رقاع الخزينة قصيرة المدى 52 أسبوع بمبلغ 436.2 م د.

2. فوائد الدين العمومي:

م د	2018	2019	2020	السداسي الاول من سنة 2021
فوائد الدين العمومي	**2801,9**	**3204,5**	**3736,2**	**1930,5**
▪ الدين الخارجي	*1282,9*	*1582,8*	*1573,6*	*684,1*
▪ الدين الداخلي	*1519,0*	*1621,7*	*2162,6*	*1246,4*
نسبة الفوائد من الناتج المحلي الإجمالي	% 2,49	% 2,61	% 3,19	% 1,59

إتسمت خلال السنوات الاخيرة فوائد الدين العمومي بنسق تصاعدي متواصل حيث سجلت فوائد الدين العمومي التي تم سدادها سنة 2020 زيادة تتجاوز 16.6 % مقارنة بسنة 2019 لتصل إلى 3736.2 م د أي ما يعادل 3.19 % من الناتج المحلي الإجمالي ويعود ذلك خاصة إلى إرتفاع فوائد الدين الداخلي.

سجّلت **فوائد الدين العمومي الداخلي** إرتفاعا بأكثر من 33.35 % مقارنة بـ 2019 نتيجة الترفيع في حجم الإصدارات وإرتفاع الإيداعات بالخزينة العامة بعنوان موارد الإدّخار الوطني.

وأمّا بالنسبة **لفوائد الدين العمومي الخارجي**، فقد سجلت تراجعا مقارنة بنتائج سنة 2019. ويعود ذلك إلى انخفاض نسبة الفائدة المتغيرة ليبور بالأسواق العالمية بالإضافة إلى تراجع نسق السحوبات على القروض الخارجية المقدرة لسنة 2020.

كلفة فوائد الدين العمومي

إرتفعت **كلفة فوائد الدين العمومي** إلى 4.42 % سنة 2020 مقابل 3.8 % سنة 2019. وحافظت كلفة **الدين الخارجي** خلال السنوات الأخيرة على نسقها مستفيدة من المنحى التنازلي لأسعار الفائدة المتغيرة على المستوى العالمي.

في المقابل إستمرت **كلفة فوائد الدين الداخلي** في منحاها التصاعدي، حيث بلغت 8.3% سنة 2020 مقابل6.7% سنة 2019 ويفسر ذلك أساسا بارتفاع حجم إصدارات رقاع الخزينة.

م د	2018	2019	2020	السداسي الاول من سنة 2021
كلفة فوائد الدين العمومي	**% 4,03**	**% 3,80**	**% 4,42**	**% 1,98**
▪ كلفة فوائد الدين الخارجي	*% 2,74*	*% 2,63*	*% 2,69*	*% 1,12*
▪ كلفة فوائد الدين الداخلي	*% 6,67*	*% 6,71*	*% 8,34*	*% 3,45*

السحوبات والإصدارات الصافية:

الرسم البياني رقم 1 - 16 : التطور السنوي للسحوبات والإصدارات الصافية مقارنة بالسحوبات والإصدارات الجمليّة

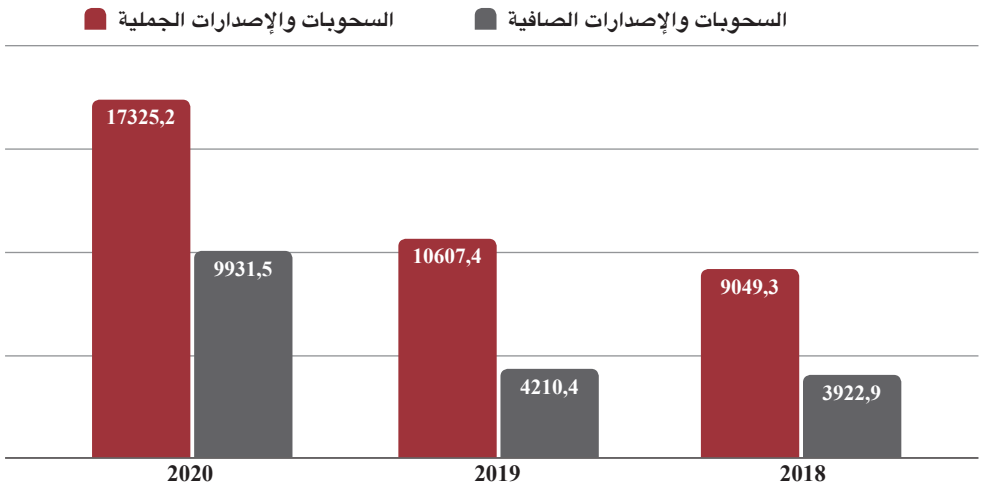

م د	2018	2019	2020	السداسي الاول من سنة 2021
السحوبات والإصدارات الصافية	**3922,9**	**4210,4**	**9931,5**	**1875,2**
▪ الاقتراض الخارجي الصافي	*4106,4*	*2734,0*	*1913,1*	*109,7*
▪ الاقتراض الداخلي الصافي	*-183,6*	*1476,4*	*8018,4*	*1765,5*
نسبة السحوبات والإصدارات الصافية من السحوبات والإصدارات الجمليّة	% 43,35	% 39,69	% 57,32	% 30,65

إرتفعت السحوبات والإصدارات الصافية للدين العمومي خلال سنة 2020 بحوالي الضعف حيث بلغت 9931.5 م د سنة 2020 مقابل 4210.1 م د سنة 2019.

حجم الدين العمومي

الرسم البياني رقم 1 - 17 : حجم الدين العمومي خلال سنوات 2015 - 2020 (م د)

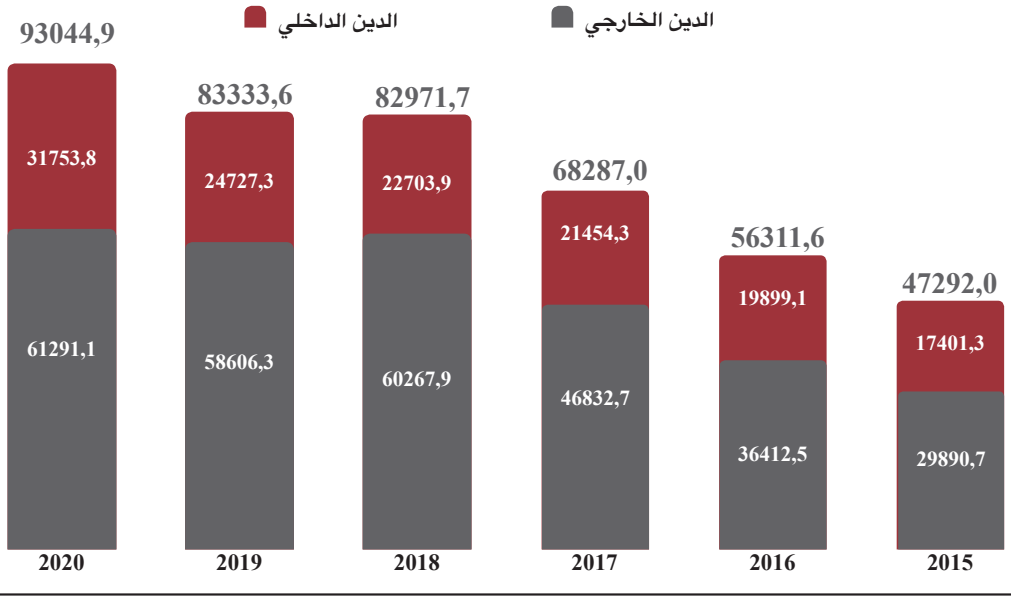

الرسم البياني رقم 1 - 18: عوامل تراكم قائم الدين العمومي من سنة 2015 الى سنة 2020

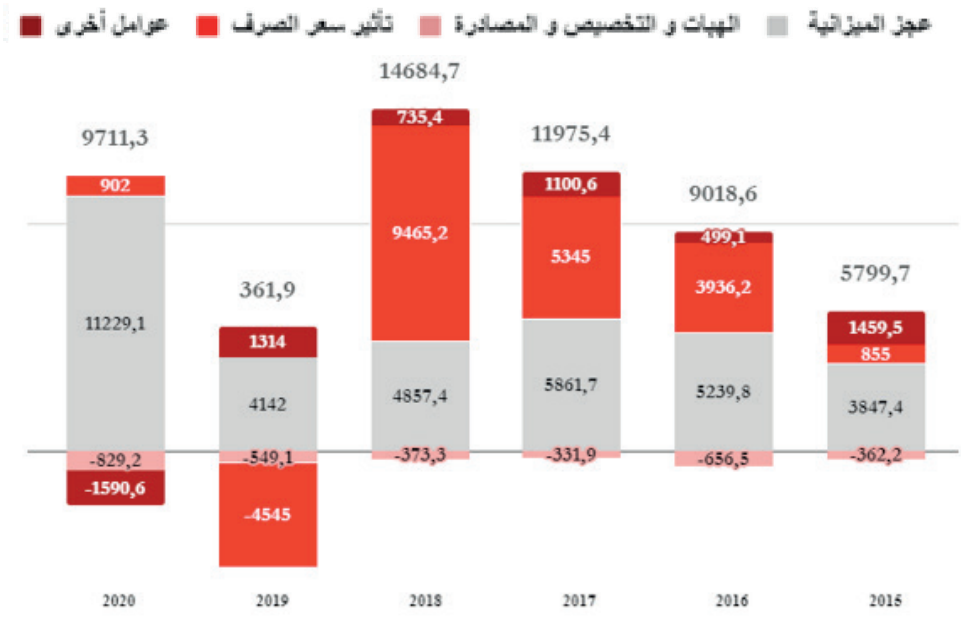

عرفت الفترة 2015-2018 نسقا تصاعديا لارتفاع حجم الدين العمومي لتبلغ نسبة تطور الدين 21.5 % موفى سنة 2018 مقارنة بموفى سنة 2017 و ذلك نتيجة لتأثير سعر صرف الدينار مقابل العملات الأجنبية، وتفاقم عجز الميزانية.

بالنسبة لسنة 2019 ورغم تواصل صعوبات الوضع الإقتصادي والمالي سجل نسق إرتفاع حجم الدين تراجعا ملحوظا نهاية السنة مقارنة بالسنوات السابقة خاصة على إثر تحسن قيمة الدينار مقابل أهم العملات الأجنبية والتخفيض في الدين الخارجي (من 60267.9 م د سنة 2018 إلى 58606.3 م د سنة 2019) . فقد بلغ حجم الدين العمومي 83333.6 م د موفى سنة 2019 مقابل 82971.7 م د نهاية سنة 2018، أي بنسبة ارتفاع تقدر بـ 0.43 % فقط وهو ما مكن من التخفيض في نسبة المديونية من 73.64 % سنة 2018 إلى 67.93 % سنة 2019.

الرسم البياني رقم 1 - 19 : نسبة المديونية من الناتج المحلي الإجمالي (%)

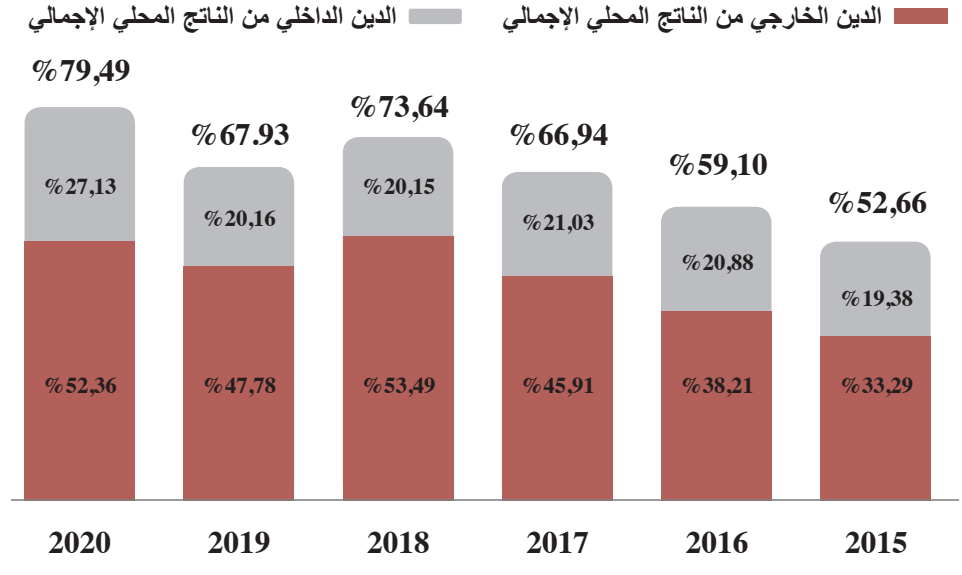

إلا أنّ إنتكاسة الوضع الصحي والإقتصادي تحت تأثير جائحة كورونا وتداعياتها على المالية العمومية أدّت إلى إرتفاع قائم الدين العمومي في موفى سنة 2020 بأكثر من 9711 م د، حيث بلغ حجم الدين العمومي 93044.9 م د أي بنسبة إرتفاع تتجاوز 11.6 % مقارنة بسنة 2019. إذ إرتفع حجم الدين الخارجي إلى 61291.1 م د (أي 52.36 % من الناتج المحلي الإجمالي) مقابل 58606.3 م د في سنة 2019 (أي 47.78 % من الناتج المحلي الإجمالي) و 60267.9 م د سنة 2018 (أي 53.49 % من الناتج المحلي الإجمالي).

وقد سجّل حجم الدين العمومي الداخلي إرتفاعا إستثنائيّا (28.4 %+) نتيجة الترفيع في حجم إصدارات رقاع الخزينة ليصل إلى 31753.8 م د (أي 27.13 % من الناتج المحلي الإجمالي) مقابل 24727.3 م د نهاية سنة 2019 (ما يعادل 20.16 % من الناتج المحلي) و22703.9 م د (أي 20.15 % من الناتج المحلي) نهاية سنة 2018. وإجمالا بلغ الدين العمومي نسبة 79.49 % من الناتج المحلي سنة 2020.

بالنسبة لسنة 2021 وإلى موفى شهر جوان بلغ حجم الدين العمومي 99293.3 م د أي ما يعادل 81.74 % من الناتج المحلي الاجمالي، و يتوقع أن تتجاوز نسبة المديونية عتبة 85 % من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية السنة نتيجة تواصل أزمة المالية العمومية.

ديناميكية الدين العمومي

إتسمت وتيرة تطور نسبة المديونية بإرتفاع كبير خاصة خلال سنوات (2016-2017-2018) حيث سجل تراكم هذه النسبة خلال هذه الفترة إرتفاعا سنويا بمعدل 7.0 % من الناتج المحلي الإجمالي، وذلك نتيجة تأثير الإنزلاق المتسارع لسعر صرف الدينار مقابل أهمّ العملات الأجنبية بالإضافة إلى إرتفاع عجز الميزانية وتباطئ النمو الاقتصادي.

في نهاية سنة 2019، سجلت نسبة المديونية من الناتج المحلي الإجمالي انخفاضا بأكثر من 5.7 %، لتبلغ بذلك نسبة المديونية 67.93 % من الناتج المحلي مقابل 73.64 % في موفى سنة 2018 ويعود ذلك أساسا للتأثير الإيجابي لتحسن قيمة الدينار مقابل بقية العملات ممّا سمح بالتخفيض من تراكم تأثير سعر الصرف.

وبالرغم من محاولة تجاوز صعوبات المالية العمومية والتدابير المتخذة من أجل ترشيد النفقات والتي ساهمت في التخفيض في نسبة المديونية والتقليص من عجز الميزانية ليبلغ 3.4 % من الناتج المحلي الإجمالي نهاية سنة 2019 مقابل 4.3 % مسجلة في موفى سنة 2018 و5.7 % في سنة 2017، إلا أنّ أزمة كورونا وعواقبها المالية أدّت إلى تغيّر التوازنات الماليّة بزيادة قياسية في عجز الميزانية وتفاقم كبير لحاجيات التمويل. إذ مثّل تفشي فيروس كورونا المستجد عبئا إضافيا على محفظة الدين العمومي ممّا نجم عنه إرتفاع نسبة المديونية بـ 11.56 % لتتجاوز 79.5 % نهاية سنة 2020.

عوامل تطور نسبة المديونية:

يعد **تراجع النمو الاقتصادي** أهم عامل لارتفاع نسبة المديونية خلال سنة 2020، إذ أدى النمو السلبي لترفيع نسبة المديونية بحوالي 6.54 %. وذلك على عكس السنوات السابقة حين مكن النمو الاقتصادي خلال سنوات 2015 - 2019 من تقليص نسبة المديونية سنويا بنسب تتراوح بين 0.5 % و1.5 % من الناتج المحلي الإجمالي.

وقدرت مساهمة **العجز الأولي للميزانية** في إرتفاع نسبة المديونية خلال سنة 2020 بما يقارب 6.4 % من إجمالي الناتج المحلي، مقابل 0.8 % سنة 2019 و1.8% سنة 2018 و3.5 % سنة 2017.

وقد بلغ **تأثير سعر الصرف** على حجم الدين العمومي خلال سنة 2020 حوالي 0.77 % من الناتج المحلي الإجمالي.

الرسم البياني رقم 1 - 20 : العوامل المساهمة في تطور نسبة المديونية

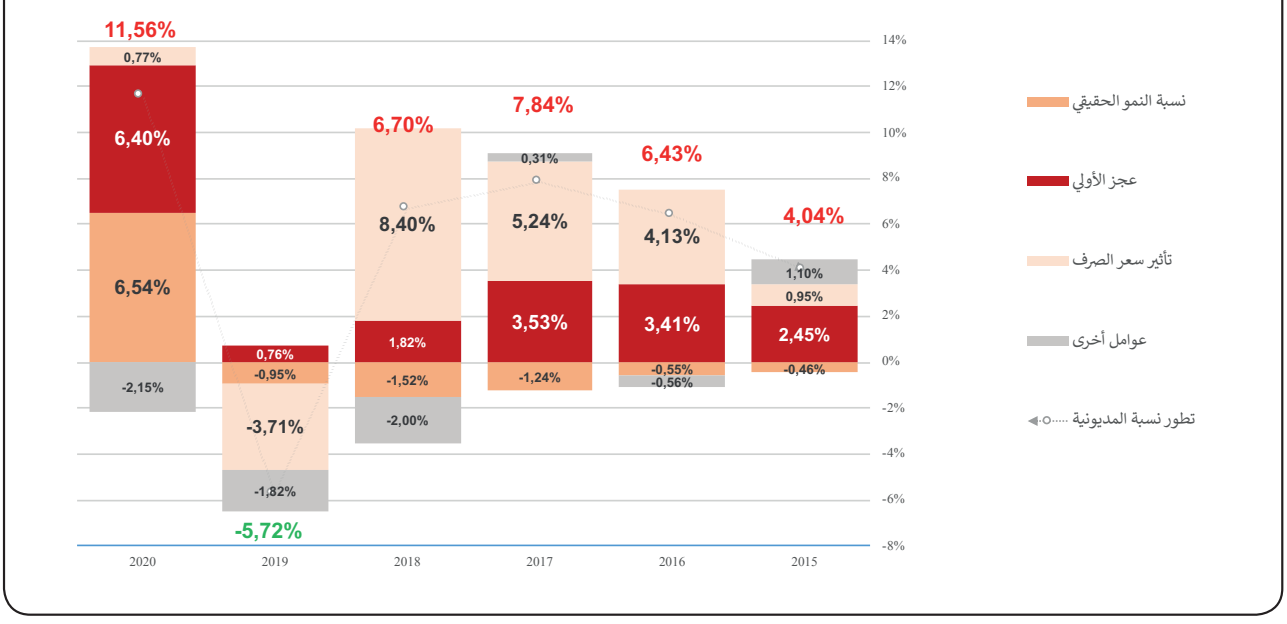

تأثير سعر الصرف على حجم الدين العمومي:

يعد تأثير سعر الصرف أهم عامل من عوامل إرتفاع نسبة المديونية، بإستثناء سنة 2019 حيث مكن التأثير الإيجابي لتحسن قيمة الدينار مقابل العملات الأجنبية من تخفيض قائم الدين العمومي بحوالي 4545 م د.

وقد بلغ تراكم تأثير انخفاض قيمة الدينار مقابل العملات الأجنبية خلال الفترة (2015-2018) ما يقارب 19601 م دينار أي بتراكم جملي يساوي 18.72 % من الناتج المحلي الاجمالي.

بالنسبة لسنة 2020، شهد سعر صرف الأورو مقابل الدينار التونسي إرتفاعا بـ 4.8% مقارنة بسنة 2019 حيث بلغ 3.29 في موفى سنة 2020 مقابل 3.14 في موفى سنة 2019. هذا بينما انخفض سعر صرف الدولار الامريكي مقابل الدينار التونسي

من 2.80 نهاية سنة 2019 الى 2.67 نهاية سنة 2020 مسجلا بذلك تراجعا بـ 4.4%.
وبذلك بلغ تأثير سعر الصرف على حجم الدين خلال سنة 2020 حوالي 902 م د أي 0.77 % من الناتج المحلي الاجمالي.

الرسم البياني رقم 1 - 21 : تطوّر سعر صرف الأورو مقابل الدينار

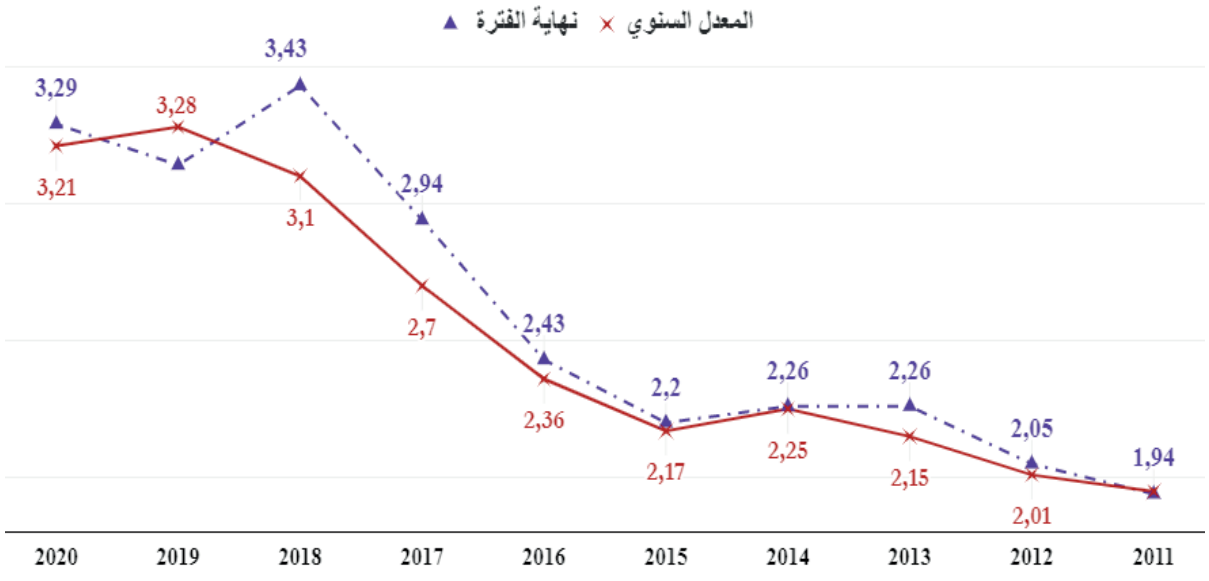

الرسم البياني رقم 1 - 22 : تطوّر سعر صرف الدولار الامريكي مقابل الدينار

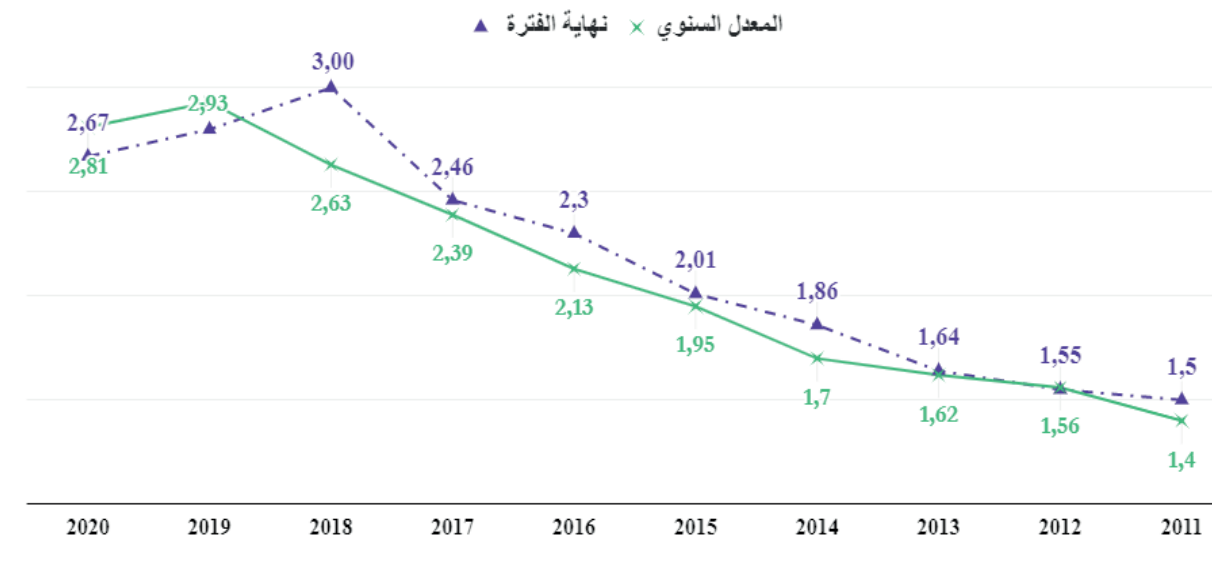

هيكلة الدين العمومي

الرسم البياني رقم 1 - 23 : تركيبة الدين العمومي بين سنة 2018 وجوان 2021

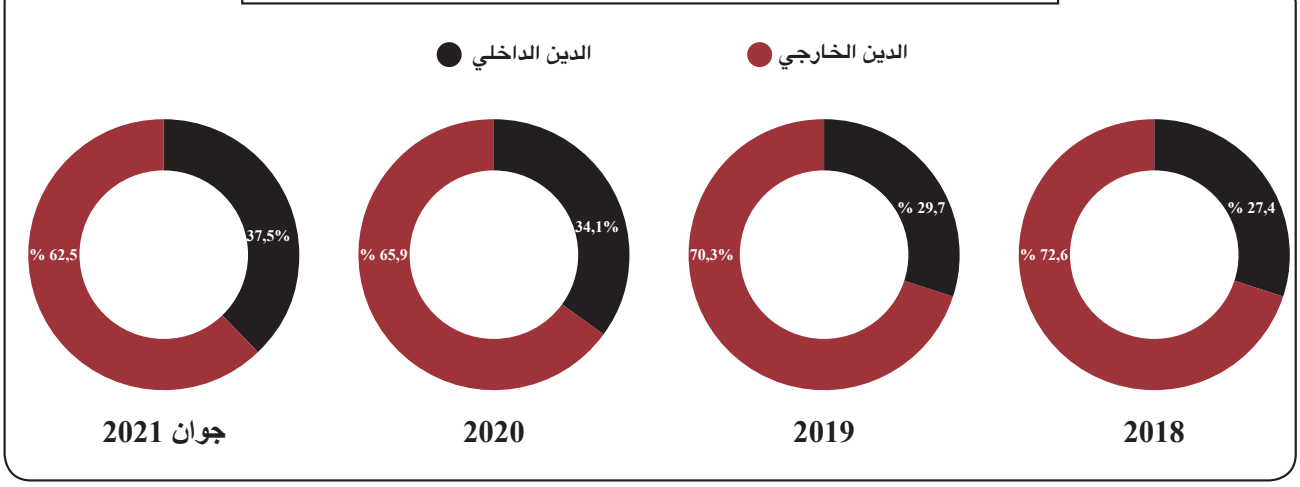

تتسم محفظة الدين العمومي بهيمنة الدين العمومي الخارجي والذي بلغت حصته في موفى سنة 2020 حوالي 65.9 % مقابل 34.1 % للدين الداخلي. وقد شهدت هذه الحصة تراجعا إستثنائيا خلال سنة 2020 نتيجة الإعتماد على موارد الإقتراض الداخلي، خاصة رقاع الخزينة، كصيغة أساسيّة للتمويل مما مكن من الترفيع في مناب الدين الداخلي على حساب الدين الخارجي خلافا للسنوات الاخيرة السابقة.

1. تركيبة الدين العمومي الخارجي:

%	2018	2019	2020	السداسي الاول من سنة 2021
مناب الدين الخارجي % من الدين العمومي	**% 72,60**	**% 70,30**	**% 65,90**	**% 62,50**
▪ القروض متعددة الأطراف % من الدين العمومي الخارجي	% 50,02	% 48,76	% 52,95	% 53,90
▪ القروض الثنائية % من الدين العمومي الخارجي	% 13,26	% 15,75	% 16,29	% 16,65
▪ الاسواق المالية العالمية % من الدين العمومي الخارجي	% 36,72	% 35,49	% 30,76	% 29,45

*تركيبة الدين الخارجي حسب المقرضين

منذ سنوات تميزت تركيبة الدين العمومي الخارجي بهيمنة الدين المتعدد الأطراف حيث بلغ حجم الدين المستحق لهذه الفئة في موفى سنة 2020 حوالي 53 % من جملة الدين الخارجي أي ما يعادل 32451.3 م د. ويرتكز الدين المستحق للمقرضين متعددي الاطراف على ثلاثة مقرضين أساسيين وهم البنك الدولي للإنشاء والتعمير، صندوق النقد الدولي والبنك الافريقي للتنمية، الذين يستحوذون على ما يقارب 78.5 % من الدين متعدد الاطراف.

وعلى غرار السنوات السابقة يبقى البنك الدولي للإنشاء والتعمير (B.I.R.D) أهم المقرضين متعددي الأطراف و ذلك بحجم دين بلغ 10884.2 م د أي 33.5 % من

مجموع الدين متعدد الأطراف وقرابة 17.75 % من مجموع الدين العمومي الخارجي، يليه البنك الافريقي للتنمية بحجم دين يبلغ 8104.8 م د أي حوالي 25.0 % من مجموع الدين متعدد الأطراف، ثم صندوق النقد الدولي بحجم دين يتجاوز 20 % من الدين متعدد الأطراف أي 6512.0 م د (أنظر الملحق 1).

أما بالنسبة لحجم الدين العمومي الخارجي المستحق في إطار التعاون الثنائي فقد بلغ في نهاية سنة 2020 حوالي 9984.6 م د أي ما يعادل نسبة 16.3 % من إجمالي الدين العمومي الخارجي وتواصل هذه النسبة إرتفاعها مقارنة بالسنوات القليلة السابقة حيث كانت في حدود 13.2 % من مجموع الدين الخارجي سنة 2018. تمثل فرنسا أول دائن على مستوى التعاون الثنائي بحجم دين يصل إلى 2721.2 م د أي بنسبة 27.25 % من الدين الثنائي، تليها المملكة العربية السعودية بما يقارب 2002.4 م د (أي بنسبة 20.0 % من مجموع الدين الثنائي). (أنظر الملحق1).

*تركيبة الدين العمومي الخارجي حسب أهم العملات الأجنبية

الرسم البياني رقم 1 - 24 : تركيبة الدين الخارجي حسب العملات الأجنبية بين سنة 2018 وجوان 2021

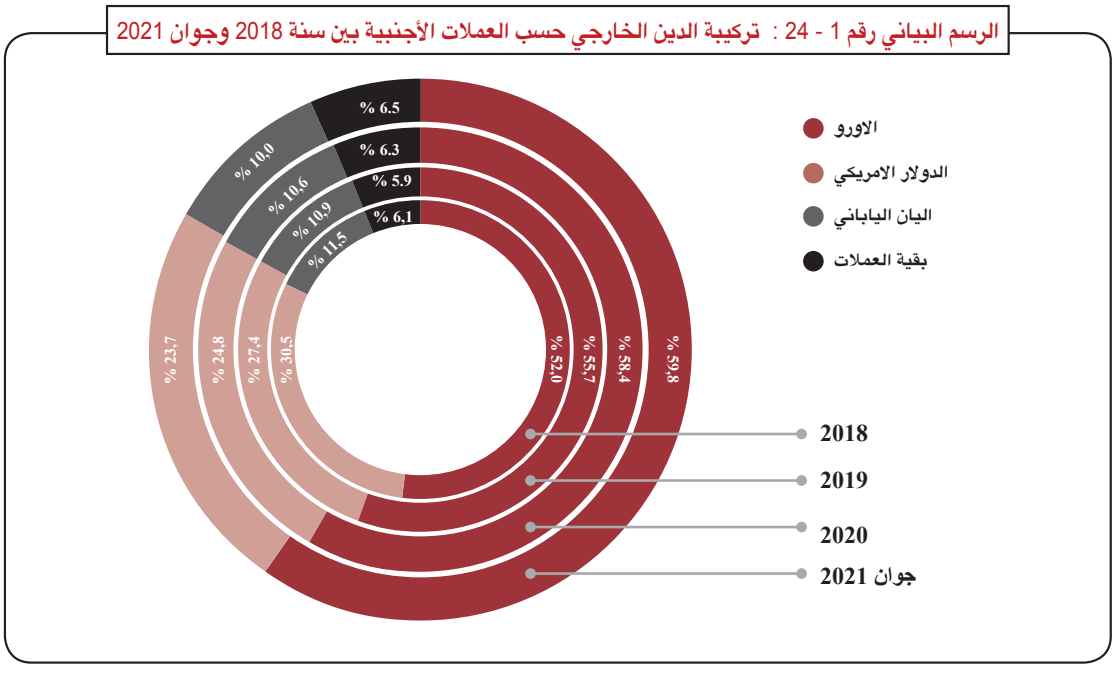

تهدف إستراتيجية التصرف في الدين العمومي إلى ضمان التغطية الطبيعية لمخاطر الصرف عن طريق السعي إلى أن تكون تركيبة الدين العمومي الخارجي حسب العملات مطابقة لتوزيع المبادلات الخارجيّة لبلادنا مع بقية الدول. ويتم اختيار الأورو كعملة إقتراض للقروض الجديدة كلّما كان ذلك ممكنا، وذلك بإعتبار أهمية العلاقات الاقتصادية التي تجمع تونس بالإتحاد الأوروبي الذي يمثل الشريك التجاري الأول لتونس.

تتميز محفظة الدين الخارجي للبلاد التونسية بهيمنة مناب الأورو (انظر الملحق 2)، حيث بلغ مناب الدين الخارجي المعنون بالأورو في موفى سنة 2020 أكثر من 58.3 % مقابل55.7 % سنة 2019 و51.9 % سنة 2018.

1. تركيبة الدين العمومي الداخلي:

%	2018	2019	2020	السداسي الاول من سنة 2021
مناب الدين الداخلي % من الدين العمومي	**% 27,4**	**% 29,70**	**% 34,10**	**% 37,50**
▪ رقاع الخزينة % من الدين العمومي الخارجي	% 59,84	% 57,36	% 55,60	% 50,86
▪ الايداعات بالخزينة % من الدين العمومي الخارجي	% 35,16	% 35,11	% 23,79	% 30,28
▪ دين داخلي بالعملة % من الدين العمومي الخارجي	% 3,69	% 6,54	% 11,06	% 10,73
▪ ديون أخرى % من الدين العمومي الخارجي	% 1,31	% 0,99	% 9,55	% 8,13

يرتكز الدين العمومي الداخلي أساسا على إصدارات رقاع الخزينة، حيث يمثل حجم هذه الأخيرة أكثر من 55% من محفظة الدين الداخلي ويتوزع بقية الدين العمومي الداخلي بين إيداعات بالخزينة العامة للبلاد التونسية وديون داخلية معنونة بالعملة الأجنبية تتمثل أساسا في قروض مسندة من القطاع البنكي.

*رقاع الخزينة

م د	2018	2019	2020	السداسي الاول من سنة 2021
رقاع الخزينة	**13587,1**	**14182,5**	**17654,8**	**18960,1**
▪ رقاع الخزينة 52 اسبوع	26,6	436,2	2440,7	2333,4
▪ رقاع الخزينة القابلة للتنظير	12975,1	13341,2	14975,6	16554,8
▪ اكتتاب وطني	585,3	405,1	238,5	71,9

تواصل رقاع الخزينة القابلة للتنظير الإستحواذ على النصيب الأكبر من حجم رقاع الخزينة (في حدود 85 %) حيث بلغ حجمها 14975.6 م د في موفى سنة 2020 مقابل 13341.2 م د سنة 2019، مسجّلة إرتفاعا مهمّا بحوالي 12.25 % نتيجة التطوّر الكبير لحجم الإصدارات.

الرسم البياني رقم 1 - 25 : توزيع حجم رقاع الخزينة القابلة للتنظير في موفى سنة 2020 حسب آجال السداد

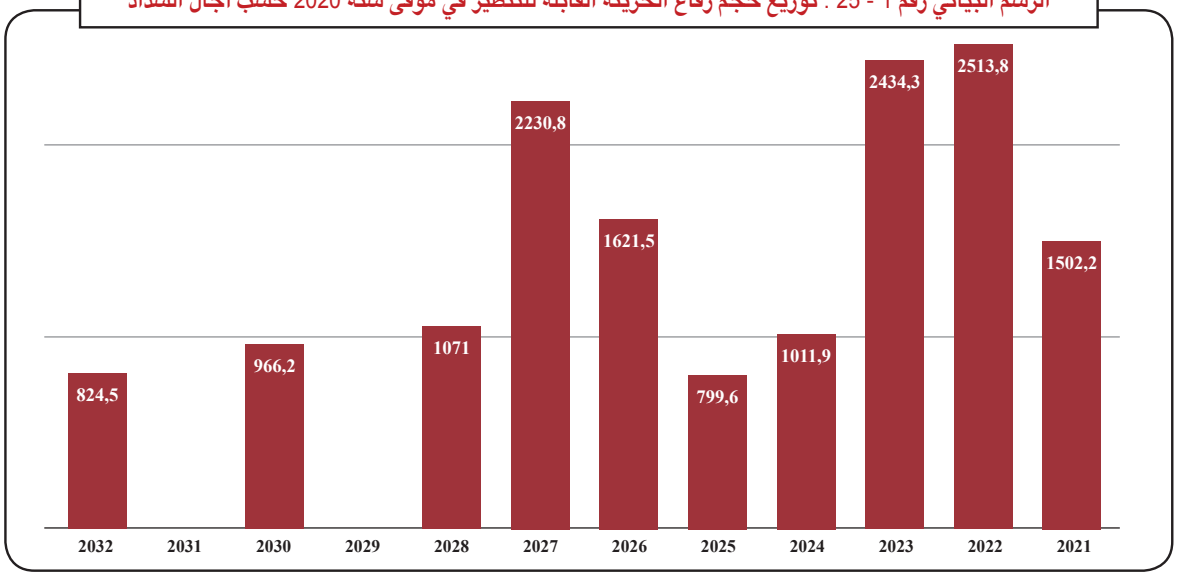

* ايداعات الخزينة العامة للبلاد التونسية[3]:

بلغ حجم الإيداعات بالخزينة العامة للبلاد التونسية في موفى سنة 2020 حوالي 7553.0 م د لتمثل بذلك نحو 25 % من حجم الدين العمومي الداخلي مقابل 8681.1 م د سنة 2019. وتتأتى هذه الإيداعات أساسا من موارد صندوق الإدخار الوطني التونسي حيث بلغت هذه الأخيرة 6741.6 م د في ديسمبر 2020 مقابل 6220.1 م د في موفى سنة 2019 و5643.9 م د أواخر سنة 2018.

* الدين الداخلي بالعملة

م د	2018	2019	2020	السداسي الاول من سنة 2021
***دين داخلي بالعملة:**	**837,2**	**1617,8**	**3512,7**	**4000,3**
القرض البنكي لسنة 2010	184,8	88,4	31,4	16,6
القرض البنكي لسنة 2017	652,4	410,6	-	-
القرض البنكي المجمع بالعملة 2019	-	1118,7	787,4	402,7
القرض البنكي المجمع بالعملة مارس 2020	-	-	1499,0	1502,0
القرض البنكي المجمع بالعملة جوان 2020	-	-	1195,0	806,2
القرض البنكي المجمع بالعملة 2021	-	-	-	1273,0

لقد شهد حجم الدين الداخلي بالعملة إرتفاعا ملحوظا خلال سنة 2020 ليتضاعف من 1617.8 م د في موفى سنة 2019 إلى 3512.7 م د وذلك على إثر إبرام قرضين بنكيين جديدين بالعملة مع مجموعة من البنوك المقيمة بغاية تمويل حاجيات الميزانية الناجمة عن جائحة كورونا.

3 يجدر الذكر أنّه تمّ تعديل احتساب حجم الدين العمومي الداخلي 2012 - 2020 بإضافة إيداعات "صندوق الودائع والأمانات" بالخزينة العامة للبلاد التونسية بعنوان "رصيد الودائع والأمانات الصافية من التحويلات للصندوق"، وذلك وفقا لمقتضيات:
- المرسوم عدد 85 المؤرخ في 13 سبتمبر 2011 المتعلق بإحداث صندوق الودائع والأمانات،
-الاتفاقية المبرمة بين وزارة المالية وصندوق الودائع والأمانات بخصوص التصرف في موارد الأمانات والودائع المؤمنة لدى أمين المال العام للبلاد التونسية،
-الاتفاقية المبرمة بين وزارة المالية وصندوق الودائع والأمانات بخصوص شروط توظيف موارد الصندوق لدى الخزينة العامة.

الشروط المالية للقروض البنكية المجمعة بالعملة

	المبلغ بالعملة	المبلغ بالدينار	الأقساط	نسبة الفائدة	سداد أصل الدين
قرض سنة 2017	250 م أورو	733,8 م د	179 م أورو 71 م أورو	% 2 %2,25	على 3 أقساط سنوية متساوية (بداية من سنة 2018) دفعة واحدة بعد 3 سنوات (في سنة 2020)
قرض سنة 2019	356 م أورو	1188,9 م د	351 م أورو 5 م أورو	% 2,25 % 2,5	على 3 أقساط سنوية متساوية (بداية من سنة 2020) دفعة واحدة بعد 3 سنوات (في سنة 2022)
قرض مارس 2020	455 م أورو	1433,8 م د	300 م أورو 140 م أورو 15 م أورو	% 2 % 2,25 % 2,75	دفعة واحدة في 2022 دفعة واحدة في 2023 دفعة واحدة في 2025
قرض جوان 2020	257 م أورو 130 م دولار	1180,7 م د	257 م أورو 130 م دولار	% 2 % 2,75	على 3 أقساط سنوية متساوية (بداية من سنة 2022)

مؤشرات مخاطر – كلفة الدين العمومي

- **مخاطر تغير نسب الفائدة**

	الدين العمومي			الدين الخارجي			الدين الداخلي		
	2018	2019	2020	2018	2019	2020	2018	2019	2020
حصة الدين بنسبة فائدة متغيرة	% 28,64	% 27,78	% 29,61	% 28,16	% 27,43	% 32,54	% 29,96	% 28,59	% 23,96
إعادة تثبيت سعر الفائدة خلال سنة	% 35,10	% 36,50	% 39,90	% 34,90	% 33,70	% 41,50	% 35,80	% 43,00	% 36,70
إعادة تثبيت سعر الفائدة خلال 5 سنوات	% 66,30	% 69,80	% 73,80	% 62,40	% 65,70	% 71,60	% 76,90	% 79,40	% 78,00
معدّل مدّة إعادة تحديد نسبة الفائدة (ATR)	4,24	3,99	3,68	4,57	4,48	4,04	3,35	2,84	2,99

يتمّ تقييم مخاطر كلفة فوائد الدّين العمومي من خلال متابعة مجموعة من المؤشرات، من بينها:

****حصة الدين العمومي بنسبة فائدة متغيرة:**

يتواصل إرتفاع حصة الدين العمومي بنسبة فائدة متغيرة لتبلغ 29.6% من حافظة الدّين الجمليّة في موفى سنة 2020 . ويعود هذا بالأساس لإرتفاع حصّة الدّين الخارجي بنسبة فائدة متغيرة على حساب حصّة الدّين بنسبة فائدة ثابتة لتصل إلى32.5% في سنة 2020 مقابل 27.4 % في سنة 2019.

****حصة الدين العمومي الذّي يتطلّب إعادة تثبيت سعر الفائدة :**

تشمل **حصة الدين الذي سيتم إعادة تثبيت سعر فائدته في غضون سنة** مجموع الديون ذات نسب الفائدة المتغيرة، إضافة للديون ذات نسب الفائدة الثابتة التي يحل آجلها خلال سنة أي حجم الدين العمومي الذي ستتغير شروطه المالية في ظرف سنة واحدة.

ولقد بلغت حصة الدين الذي يتطلب إعادة تثبيت سعر فائدته في غضون سنة نسبة 39.9% في موفى سنة 2020 ، أي أنّ حوالي 40% من الدين العمومي معرض لمخاطر ارتفاع سعر الفائدة في غضون سنة.

أمّا بالنسبة لحصة الدين الذي سيتم إعادة تثبيت سعر فائدته في غضون 5 سنوات فتبلغ حوالي ثلاثة أرباع حافظة الدّين العمومي(73.80%) .

**معدّل مدّة إعادة تحديد نسبة الفائدة (ATR) :

هو عبارة عن معدل المدّة الزمنية اللازمة (متوسط المدّة المرجحة) لتصبح جميع القروض في حافظة الدين العمومي خاضعة لسعر فائدة جديد. وقد سجّل معدّل مدّة إعادة تحديد نسبة الفائدة تراجعا لـ 3.7 في سنة 2020 مقابل قرابة 4 سنوات في 2019.

- مخاطر إعادة التمويل

	الدين العمومي			الدين الخارجي			الدين الداخلي		
	2018	2019	2020	2018	2019	2020	2018	2019	2020
معدل مدة سداد الدين	6,75	6,32	6,05	7,14	6,92	6,66	5,69	4,89	4,88
إعادة التمويل خلال سنة	% 8,82	% 9,68	% 11,06	% 8,94	% 7,31	% 9,87	% 8,48	% 15,29	% 13,35
إعادة التمويل خلال 5 سنوات	% 44,16	% 47,51	% 52,15	% 42,05	% 45,69	% 50,84	% 49,92	51,83%	% 54,67
مدّة الدين (Duration)	4,51	4,42	4,13	4,66	4,79	4,41	4,18	3,68	3,71

ترتبط مخاطر إعادة التمويل بظروف تجديد الدّيون الذي يحلّ آجل إستحقاقها والتي يمكن أن يتمّ سدادها من خلال تعبئة موارد مالية جديدة بكلفة يمكن ان تكون أكثر إرتفاعا .

**معدل مدة سداد الدين العمومي :

هو عبارة عن معدل المدّة الزمنية المتبقية لسداد الديون، وقد تواصل خلال السنوات الأخيرة تراجع معدل مدة سداد الدين العمومي ليبلغ حوالي 6 سنوات في موفى سنة 2020، ويعود ذلك بالأساس إلى تراجع معدل مدة سداد الدين الداخلي بسبب ارتفاع حجم إصدارات رقاع الخزينة قصيرة المدى خلال سنة 2020 وقصر آجال الديون الداخلية بالعملة إضافة إلى اقتراب أجال تسديد الديون السابقة وتراكمها على المدى المتوسط، هذا إلى جانب إنخفاض معدل مدة سداد الدين الخارجي خاصة نتيجة تراجع معدل مدة سداد القروض الرقاعية ومتوسط أجال قروض صندوق النقد الدولي.

**إعادة التمويل :

تواصل حصة الدين العمومي الذي يتطلّب إعادة التمويل خلال سنة واحدة إرتفاعها لتبلغ ما يقارب11.1% في موفى سنة 2020، و يعود ذلك لقصر آجال كلّ من الديون الداخلية والخارجية التي وقع اللّجوء إليها في السنوات الأخيرة. وكنتيجة لذلك، سجّلت حصة الدين العمومي الذي يتطلّب إعادة التمويل خلال 5 سنوات هي الأخرى إرتفاعا كبيرا، لتبلغ أكثر من52.1% من حافظة الدّين العمومي.

• مخاطر أسعار الصرف

	الدين العمومي			الدين الخارجي			الدين الداخلي		
	2018	2019	2020	2018	2019	2020	2018	2019	2020
نسبة الدين بالعملات الأجنبيّة	% 73,6	% 72,3	% 69,7	% 100	% 100	% 100	% 3,7	% 6,5	% 11,1

تتأتّى مخاطر أسعار الصرف أساسا من الديون المعنونة بالعملات الأجنبية، وتشمل هذه الدّيون كلاّ من الدّين الخارجي والدين الداخلي بالعملة (القروض البنكية المجمعة بالعملة).

وتتم متابعة نسبة الدين بالعملات الأجنبيّة نظرا إلى تأثير سعر الصرف على حافظة الدين العمومي حيث يعدّ إحدى أهّم عوامل إرتفاع حجم الدّين ونسبة المديونية.

وقد بلغت نسبة الدين بالعملات الأجنبيّة في موفى سنة 2020 ما يقارب 69.7 % من مجموع الدين العمومي مسجّلة تراجعا ملحوظا مقارنة بالسنوات السّابقة بالرغم من إرتفاع مناب الدين الدّاخلي بالعملة، وذلك نظرا إلى الإرتفاع الموازي لحجم الدين الداخلي الجملي بالدينار.

القسم الثاني :
قروض الدولة الممنوحة للمؤسسات العمومية

التعهـــدات

خـلال سـنة **2020** أبرمـت وزارة الاقتصـاد والماليـة ودعم الاسـتثمار مـع المؤسسـات العموميـة 25 إتفاقيـة قـرض بمبلـغ جملـي قـدره **474.885 مليـون دينـار** مقابـل 12 اتفاقيـة قـرض بقيمـة 116.6 مليـون دينـار في سـنة 2019 و9 اتفاقيـات قـرض بقيمـة 97,9 مليـون دينـار في سـنة 2018. ويعـود ارتفـاع قيمـة القـروض المبرمـة سـنة 2020 إلى الفصـل 9 جديـد مـن قانـون الماليـة التعديـلي عـدد 45 لسـنة 2020 المـؤرخ في 14 ديسمـبر 2020 والـذي ضبـط المبلـغ الأقـصى المرخـص فيـه لمنـح قـروض الخزينـة للمؤسسـات العموميـة بـ 550 مليون دينار مقابل 125 مليون دينار في قانون المالية لسنة 2019.

الرسم البياني رقم 2- 1 : تطور القروض المسندة الى المؤسسات العمومية

كمـا أبرمـت وزارة الاقتصـاد والماليـة ودعم الاسـتثمار 15 اتفاقيـة قـرض خـلال السـتة أشهـر الأولى مـن سـنة 2021 بقيمـة 209.8 مليـون دينـار.

وتتوزع هذه القروض خلال سنوات 2018 و2019 و2020 حسب المستفيدين كالتالي:

2018

صنف القرض	المستفيد	المبلغ بالمليون دينار	موضوع القرض	نسبة الفائدة	مدة السداد
قروض الخزينة	الشركة الوطنية لعجين الحلفاء والورق	30	تمويل حاجياتها من المال المتداول	بدون فائدة	إلى حين تحسن وضعيتها المالية
	الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه	10	تسديد قسط 5 ديسمبر 2018 من قرض البنك الأوروبي للإستثمار المضمون من قبل الدولة	% 3	من 30 جوان 2020 الى 31 ديسمبر 2022
	الديوان الوطني للزيت	18	تمويل شراءاته من زيت الزيتون موسم 2018/2017	% 5	دفعة واحدة بتاريخ 31 أكتوبر 2018
	الديوان الوطني للزيت	20	تمويل شراءاته من زيت الزيتون موسم 2018/ 2019	% 5	دفعة واحدة بتاريخ 30 سبمتبر 2019
	الديوان التونسي للتجارة	5	تمويل حاجياته من المال المتداول	% 3	من 31ديسمبر 2019 الى 30 جوان 2021
	الوكالة العقارية الصناعية	3.4	للمساهمة في رأسمال شركة التصرف في القطب الصناعي و التكنولوجي بالكاف	% 5	من الأرباح الراجعة لها والمتأتية من نشاط شركة التصرف في المركب الصناعي و التكنولوجي بالكاف.
	الشركة الإيطالية التونسية لإستغلال النفط	10.14	80 % من حصة الدولة في البرنامج الاستثماري لسنة 2018	بدون فائدة	من المرابيح
المجموع		96.54			
قروض العنوان الثاني	شركة الدراسات و تهيئة تونس الجنوبية	0.3	مصاريف صيانة و حماية حوزة المشروع	بدون فائدة	من محصول بيع الأراضي
	شركة الدراسات و تهيئة السواحل الشمالية لمدينة صفاقس	1.1	مصاريف دراسة و متابعة الاشغال	بدون فائدة	من محصول بيع الأراضي
المجموع		1.4			
المجموع العام		**97.94**			

2019

صنف القرض	المستفيد	المبلغ بالمليون دينار	موضوع القرض	نسبة الفائدة	مدة السداد
قروض الخزينة	الشركة الجديدة للطباعة والصحافة و النشر	4.6	تسريح 114 عونا	% 5	من 10 جانفي 2022 إلى 10 جويلية 2026
	الشركة الوطنية لعجين الحلفاء والورق	20	تمويل دورة الاستغلال	بدون فائدة	دفعة واحدة بتاريخ 31 ديسمبر2019
	شركة الفولاذ	10	تسديد قسط 8 فيفري 2019 من قرض ITFC	% 5	دفعة واحدة بتاريخ 31 جويلية 2019
	الشركة الوطنية لإستغلال وتوزيع المياه	10	تسديد قسط 5جوان 2019 من قرض BEI	% 3	من 3 جوان 2020 إلى 3 ديسمبر 2022
	الشركة الوطنية لإستغلال وتوزيع المياه	13	تسديد قسط 28جوان 2019 من قرض BEI	% 3	من 1 أوت 2020 إلى 1 جويلية 2024
	الشركة الوطنية لعجين الحلفاء والورق	15	تمويل دورة الاستغلال	بدون فائدة	دفعة واحدة بتاريخ 31 ديسمبر2019
	الشركة الوطنية لإستغلال وتوزيع المياه	27	تسديد أقساط قروض خارجية مضمونة من قبل الدولة	% 3	من 3 ديسمبر 2021 إلى 3 جوان 2024
	الديوان الوطني للزيت	15	تمويل شراءاته من زيت الزيتون موسم 2020/2019	% 5	دفعة واحدة بتاريخ 30 سبمتبر 2019
	الشركة التونسية لسياحة الشباب	0.3	تغطية حاجياتها من السيولة	% 3	من 31 مارس 2020 الى 31 ديسمبر 2020.
المجموع		114.9			
قروض العنوان الثاني	شركة الدراسات و النهوض بتونس الجنوبية	0.2	مصاريف أشغال تهيئة المنطقة الرطبة TP4	بدون فائدة	من محصول بيع الأراضي التي سيتم تهيئتها
	شركة الدراسات و تهيئة سبخة بن غياضة بالمهدية	0.4	مصاريف متابعة أشغال استصلاح سبخة بن غياضة و مصاريف حراستها وصيانتها	بدون فائدة	من محصول بيع الاراضي
	شركة الدراسات و تهيئة السواحل الشمالية لمدينة صفاقس	1.1	مصاريف دراسة و متابعة الاشغال	بدون فائدة	من محصول بيع الاراضي
المجموع		1.7			
المجموع العام		**116.6**			

2020

صنف القرض	المستفيد	المبلغ بالمليون دينار	موضوع القرض	نسبة الفائدة	مدة السداد
قروض الخزينة	الشركة الوطنية للسكك الحديدية التونسية	3	تمويل حاجياتها من السيولة لخلاص نفقات الأجور والمزودين	%3	من 20 أوت 2021 الى 20 فيفري 2024
	الشركة الوطنية للسكك الحديدية التونسية	3	تمويل حاجياتها من السيولة لخلاص نفقات الأجور والمزودين	% 3	من 15 نوفمبر 2021 الى 15 ماي 2024
	الشركة الوطنية للسكك الحديدية التونسية	18.7	تسوية تسبقتي الخزينة المسندة سنة 2020 بمبلغ 8.7 و 10 مليون دينار	% 1	من 31 مارس 2021 الى 29 فيفري 2024
	الشركة التونسية لسياحة الشباب	0.075	تغطية حاجياتها من السيولة	% 3	من 31 مارس 2021 الى 31 ديسمبر 2021
	الشركة التونسية لسياحة الشباب	0.3	مجابهة مصاريف عاجلة	% 1	من 31 مارس 2021 الى 31 ديسمبر 2021
	شركة نقل تونس	24	تسوية تسبقة خزينة مسندة سنة 2020	% 1	من 31 مارس 2021 الى 29 فيفري 2024
	شركة الخطوط الجوية التونسية	26.533	تسوية تسبيقات خزينة مسندة لتسديد أقساط قروض خارجية مضمونة	% 1	من 31 مارس 2021 الى 29 فيفري 2024
	شركة الخطوط الجوية التونسية	8.8	تسديد قسطي 25 و 29 ماي 2020 من قرض سيتي بنك مضمون من الدولة	% 3	دفعة واحدة في 01 جوان 2021
	الشركة التونسية للملاحة	22	تسديد قسط 29 ماي 2020 من قرض مضمون من الدولة	% 1	دفعة واحدة في 01 سبتمبر 2020
	شركة تونس للطرقات السيارة	163.406	تسوية تسبيقات خزينة مسندة لتسديد قروض خارجية مضمونة سنة 2020	% 1	من 31 مارس 2021 الى 29 فيفري 2024
	الوكالة الوطنية للتبغ و الوقيد	30	تسوية جزء من تسبيقات خزينة	% 1	من 31 مارس 2021 الى 29 فيفري 2024
	الوكالة الوطنية للتبغ و الوقيد	60	تسوية جزء من تسبيقات خزينة	% 1	من 31 مارس 2021 الى 29 فيفري 2024
	الوكالة البلدية للتصرف	0.3	خلاص أجور شهر ماي 2020	% 5	من 01 سبتمبر 2020 الى 01 أوت 2022
	مصنع التبغ بالقيروان	20	تسوية جزء من تسبيقات خزينة	% 1	من 31 مارس 2021 الى 29 فيفري 2024
	مصنع التبغ بالقيروان	40	تسوية جزء من تسبيقات خزينة	% 1	من 31 مارس 2021 الى 29 فيفري 2024
	الشركة الايطالية التونسية لاستغلال النفط	3.15	ترفيع في قرض خزينة مبرم في 19 أفريل 2018 من 10.144 الى 13.294 مليون دينار	بدون فائدة	من المرابيح
	الشركة الايطالية التونسية لاستغلال النفط	5	مناب الدولة في برنامج استكشاف النفط لسنة 2019	بدون فائدة	من المرابيح
	الصيدلية المركزية التونسية	5	خلاص مزودين أجانب	% 3	من 31 مارس 2020 الى 31 ديسمبر 2020
	الديوان الوطني للزيت	20	التدخل لشراء زيت الزيتون موسم 2020/2019	% 3	دفعة واحدة في 31 أكتوبر 2020
	الديوان الوطني للتجارة	5	تمويل عجز في السيولة	% 3	من30 أفريل 2021 الى 31 أكتوبر 2022
	الشركة الوطنية لتوزيع المياه	6	تسديد أقساط قروض خارجية مضمونة	% 3	من 20 أفريل 2021 الى 20 أكتوبر 2023
	الشركة الوطنية لعجين الحلفاء و الورق	3	تغطية نفقات أجور نوفمبر و ديسمبر	بدون فائدة	دفعة واحدة في 31 ديسمبر 2021
	الشركة الوطنية لعجين الحلفاء و الورق	6.25	تغطية نفقات استعجالية	بدون فائدة	دفعة واحدة في 31 ديسمبر 2021
المجموع		473.535			
	شركة الدراسات و تهيئة تونس الجنوبية	0.25	مصاريف صيانة و حماية البحيرة الجنوبية	بدون فائدة	دفعة واحدة في 2021/02/26
	شركة الدراسات و تهيئة السواحل الشمالية لمدينة صفاقس	1.1	مصاريف دراسة و متابعة الاشغال	بدون فائدة	من محصول بيع الاراضي
المجموع		1.35			
المجموع العام		474.885			

الاستخلاصات

بلغت الإستخلاصات المنجزة خلال سنة 2020 بعنوان القروض المسندة الى المؤسسات العمومية ما قيمته **94 مليون دينار** (الأصل: 85.7 م د – الفوائد : 8.3 م د) مقابل 176.5 مليون دينار (الأصل : 158.3م د – الفوائد : 18.2م د) خلال سنة 2019 و يعود هذا التراجع الى تأثير جائحة كورونا على السير العادي للمؤسسات العمومية و عدم قدرتها على الوفاء بإلتزاماتها تجاه الدولة. أما الاستخلاصات المنجزة في سنة 2018 فكانت في حدود 156.97 مليون دينار (الأصل : 137.99م د – الفوائد : 18.98م د) .

الرسم البياني رقم 2 - 2 : تطور حجم الاستخلاص بعنوان القروض المسندة إلى المؤسسات العمومية

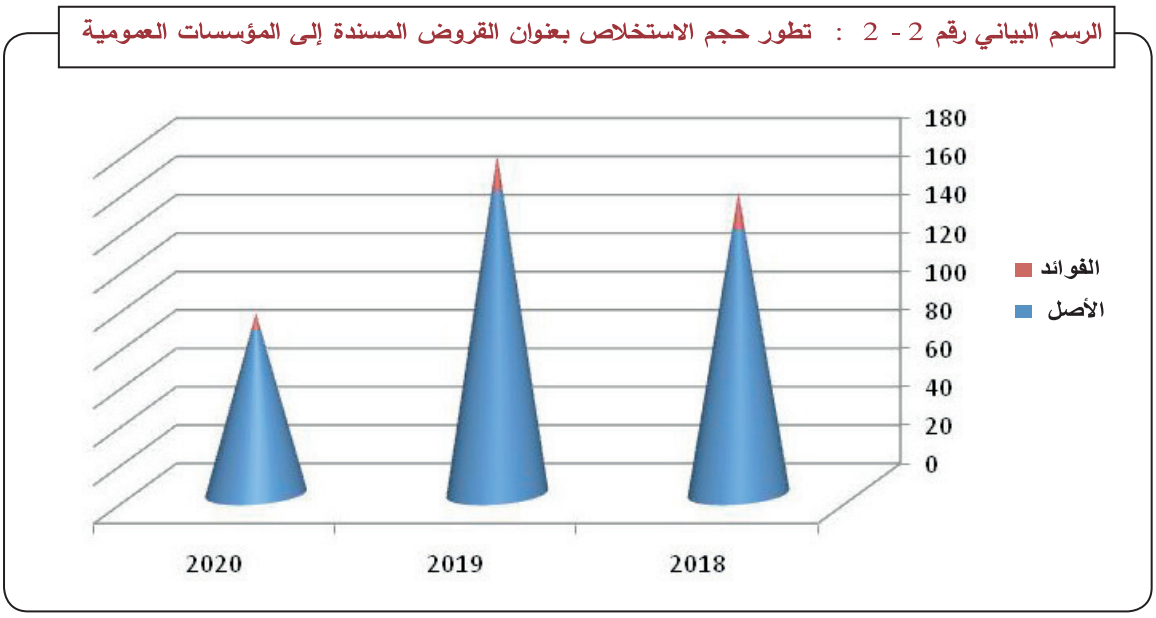

كما بلغت الاستخلاصات خلال الستة أشهر الاولى من سنة 2021 ما قدره 64.5 مليون دينار ويتوقع أن يبلغ حجم الاستخلاصات خلال الفترة المتبقية من سنة 2021 ما يقارب 72 مليون دينار.

المؤسسات العمومية الاكثر مديونية:

سجلت متخلدات القروض المسندة إلى المؤسسات العمومية ارتفاعا بنسبة 18 % لتبلغ **957.7 م د** عند نهاية سنة 2020 بعد أن كانت في حدود 808.4 م د في سنة 2019 و كانت نسبة تطورها 4% عند نهاية سنة 2019 مقارنة بسنة 2018 التي كانت المتخلدات تقدر بـ 818.5 م د و يرجع هذا الارتفاع الى توقف الشركة التونسية للكهرباء و الغاز عن تسديد ديونها تجاه الدولة بداية من سنة 2020 و تتوزع هذه المتخلدات حسب كل صنف كالتالي:

الرسم البياني رقم 2 - 3 : تطور متخلدات القروض المسندة إلى المؤسسات العمومية

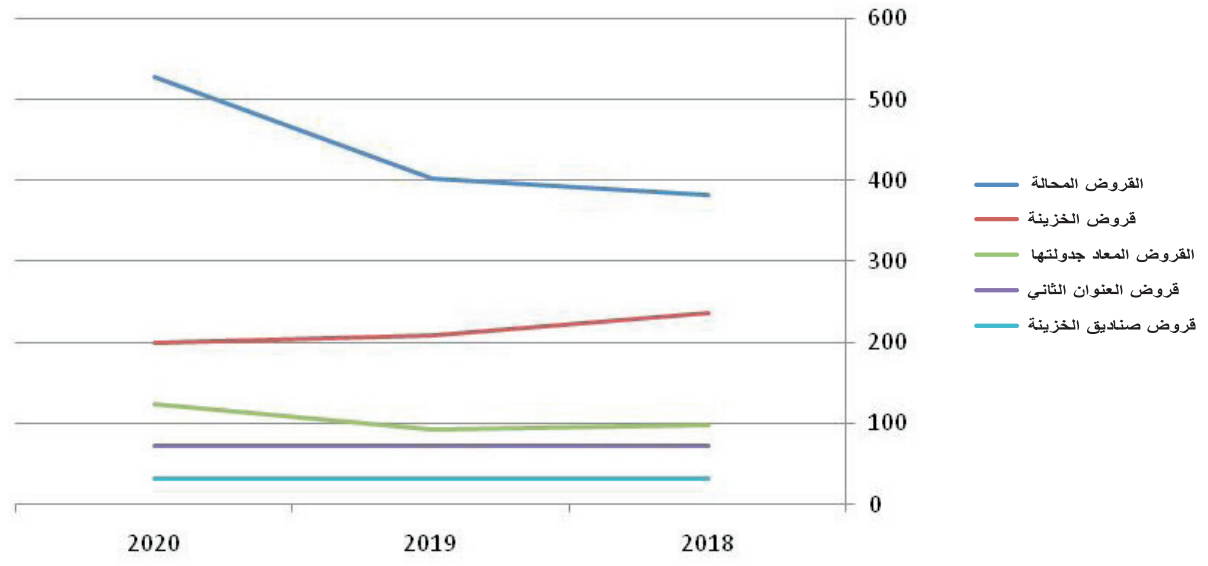

كما سجلت المتخلدات خلال الستة أشهر من سنة 2021 ارتفاعا لتصبح 1005.4 م د ويعود ذلك الى الوضعية المالية الحرجة للمؤسسات العمومية.

وتمثل المؤسسات التالية أهم الدائنين الذين تعلقت بذمتهم متخلدات بعنوان مختلف أصناف تمويلات المؤسسات العمومية.

المؤسسة	المتخلدات الى موفى جوان 2021 (م د)					مجموع المتخلدات (م د)
	القروض الخارجية المعاد إقراضها	قروض الخزينة	القروض المعاد جدولتها	قروض العنوان الثاني	قروض صندوق إعادة هيكلة المؤسسات العمومية	
شركة نقل تونس	244,4	0	0	0	0	244,4
الشركة المغاربية لصناعة المحركات الحرارية	84,8	0	0	0	0	84,8
الديوان الوطني للتطهير	57,9	0	0	0	0	57,9
الفولاذ		41,3	8,3		9,9	59,5
الشركة االتونسية للكهرباء و الغاز	99					99
الديوان الوطني للزيت	0	0	51,3	0	0	51,3
بنك تمويل المؤسسات الصغرى و المتوسطة	51,2	0	0	0	0	51,2
المجموع	537,3	41,3	59,6	0	9,9	648,1
مؤسسات أخرى	21,2	172,6	71	71,4	21,1	357,3
المجموع العام	**558,5**	**213,9**	**130,6**	**71,4**	**31**	**1005,4**

بالنسبة للمؤسسات العمومية التي سجلت محفظتها متخلدات بعنوان القروض الخارجية المعاد إقراضها فتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى التفرقة بين القروض الخارجية التي تمول مشاريع بنية تحتية للدولة و التي تتولى الدولة تحمل خدمة ديونها (الأصل و الفائدة) و بين مشاريع المؤسسات العمومية و التي تتحمل هذه الأخيرة نفقاتها في جزئها المتعلق بالمعدات و التجهيزات و المنقولات حيث تتولى الدولة تسديد المقرض مباشرة في أصل الدين و فوائده ثم تعود على المؤسسة المنتفعة بالقرض لاسترجاع كل أو جزء من المبالغ التي دفعتها الدولة لخدمة القرض.

ويعود العمل بهذه الصيغة نظرا لعدم قدرة معظم هذه المؤسسات على الحصول عل قروض خارجية بصفة مباشرة أو بضمان الدولة نظرا لأن الوضعية المالية لهذه المؤسسات تعرف بدورها عجزا في مواردها.

فقد ارتفعت متخلدات المؤسسات العمومية المنتفعة بإعادة إقراض القروض الخارجية من سنة 2018 حيث كانت في حدود 382.5 م د لتبلغ سنة 2019 ما قدره 403.1 م د وأصبحت عند نهاية سنة 2020 ما قيمته 527.7 م د تمثل حوالي 55 % من جملة متخلدات القروض الممنوحة إلى المؤسسات العمومية و مرد ذلك أن هذه القروض بالعملة الأجنبية و تأثرها بالتدهور المتواصل للدينار مقابل العملات الأجنبية، و كذلك وضعية بعض المؤسسات التي تشكو من عجز هيكلي على غرار شركة نقل تونس باعتبار عدم الترفيع في أسعار النقل للعموم منذ 2011 رغم الارتفاع المتواصل في كلفة النقل (أسعار الوقود؛ قطع الغيار؛ الأجور...) و بلغت متخلداتها تجاه الدولة عند نهاية 2020 ما قدره 234.5 م د أي حوالي 44 % من جملة متخلدات القروض المعاد إقراضها.

أما بالنسبة لمتخلدات القروض الممنوحة على موارد صناديق الخزينة (صندوق إعادة هيكلة المؤسسات ذات المساهمات العمومية) بقيت مستقرة خلال الثلاث سنوات من 2018 الى 2020 في حدود 31 مليون دينار و يعود ذلك الى ان هذا الصنف من القروض يمنح للمؤسسات العمومية التي في حالة تصفية آو إعادة هيكلة و تمثل حوالي 3 % من مجموع متخلدات القروض الممنوحة للمؤسسات العمومية.

في ما يتعلق بمتخلدات القروض الممنوحة من موارد الخزينة:

تمنح **قروض الخزينة** أساسا للمؤسسات التي تشكو عجزا مؤقتا في السيولة الناتج أساسا عن عدم تزامن التدفقات المالية بين الموارد و الأعباء إلا أن بعض المؤسسات العمومية تلجأ لهذا الصنف من القروض لتمويل العجز الهيكلي في موازنتها نظرا لعدم قدرتها على تعبئة مواردها من القطاع البنكي وتعتبر **الشركة الوطنية لعجين الحلفاء و الورق** من أهم المؤسسات التى تعلقت بذمتها متخلدات بعنوان قروض الخزينة حيث بلغت سنة 2018 ما قيمته 156.9 م د من جملة 208 م د أي بنسبة 75 % وتعرف الشركة عجزا هيكليا نتيجة السياسة المتبعة في تحديد سعر الورق مع إرتفاع

تكلفة الإنتاج مما أثر سلبا على الوضعية المالية للشركة و ارتفاع مديونيتها تجاه القطاع البنكي و كذلك عدم تنفيذ خطة إصلاحية لإنقاذ المؤسسة مما اضطر الخزينة العامة لضخ قروض خزينة سنويا بحوالي 30.0 م د للمحافظة على استمرار الشركة و المحافظة على اليد العاملة نظرا لدور الشركة في النسيج المجتمعي لمنطقة القصرين و تأمين العودة المدرسية و قد تمت خلال ستة 2020 **إعادة جدولة متخلداتها** قصد التخفيف من أعبائها المالية.

و أما متخلدات القروض الممنوحة من العنوان الثاني لميزانية الدولة فقد شهدت إرتفاعا طفيفا من سنة 2018 حيث كانت تقدر بـ 71.4 م د ثم في سنة 2019 بلغت 74.1 م د لتصبح سنة 2020 ما قيمته 75.8 م د و يفسر التطور الطفيف إلى أن خلال السنوات الأخيرة تم منح قروض بمبالغ طفيفة لتغطية نفقات تسيير و دراسة أشغال استصلاح بعض المشاريع مثل إستصلاح بحيرة تونس الجنوبية و استصلاح السواحل الشمالية لمدينة صفاقس و سبخة بن غياضة بالمهدية أما استقرار المتخلدات ناتج عن ارتباطه بموارد بيع الأراضي التي تقوم هذه الشركات بإستصلاحها وتمثل حوالي 8.5 % من مجموع متخلدات القروض الممنوحة للمؤسسات العمومية.

وبالنسبة للقروض المعاد جدولتها فهي الوسيلة التي تلجأ إليها الدولة لمعالجة وضعية متخلدات بعض المؤسسات العمومية لتخفيف عبئ مديونيتها إلا أن المؤسسات التي تعاني من عجز هيكلي لم تتمكن من الالتزام بإعادة الجدولة حيث بقيت متخلدات إعادة الجدولة شبه مستقرة فكانت سنة 2018 تقدر بـ 97.1 م د و في سنة 2019 إنخفضت الى 92.2 م د أما سنة 2020 أصبحت 123.8م د ويرجع ذلك الى تراكم متخلدات الديوان الوطني للزيت بعنوان إعادة جدولة الديون البنكية المضمونة سنة 2002 والبالغة 75,2 م د حيث بلغت الاقساط التي حل أجلها الى سنة 2020 ما قدره 51.4 م د أي ما يقارب 41 % من جملة المتخلدات بهذا العنوان، وكذلك متخلدات ديوان الاراضي الدولية البالغة سنة 2020 حوالي 23.2 م د.

الديون التي لم يحل أجلها

شهدت ديون المؤسسات العمومية التي لم يحل أجل سدادها ارتفاعا خلال سنة 2020 لتصبح ما قيمته 2333.9 م د مقارنة بسنة 2019 حيث كانت في حدود: 1809.2 م د ويعود ذلك الى الترفيع في الاعتمادات المخصصة لقروض الخزينة من 125 م د في قانون المالية الاصلى لسنة 2020 الى 550 م د في قانون المالية التكميلي لسنة 2020.

تمثل أقساط القروض الخارجية المعاد إقراضها ما قدره 71 % من مجموع الديون التي لم يحل أجل سدادها حيث بلغت في سنة 2018: 1655.5 م د و في سنة 2019 بنسبة 78 % بمبلغ 1410.8 م د أما سنة 2020 أصبحت تمثل 60 % بمبلغ 1386.7 م د ويفسر إنخفاض الديون التي لم يحلّ أجلها بعنوان القروض الخارجية المعاد إقراضها بارتفاع القروض المسندة بعنوان قروض الخزينة مقابل عدم إسناد قروض خارجية معاد إقراضها خلال السنوات الماضية.

وترجع أهم الديون التي لم يحل أجلها بهذا العنوان الى المؤسسات التالية:

%	2020	%	2019	%	2018	المؤسسة
% 22,7	529,1	% 25,9	467,7	% 20,4	421	**الشركة التونسة للكهرباء و الغاز**
% 12,4	288,9	% 16,5	299,3	% 16,5	340,4	**شركة نقل تونس**
% 9,9	230,4		0		0	**الشركة الوطنية للورق و عجين الحلفاء**
11,3%	264,2	16,5%	297,8	13,7%	281,9	**الديوان الوطني للتطهير**
% 7,8	181,3	2% ,10	185,4	% 9,1	188,3	**البنك التونسي للتضامن**
% 7,0	163,4		0		0	**شركة تونس للطرقات السيارة**
71,0%	**1657,3**	**69,1%**	**1250,2**	**59,7%**	**1231,6**	**المجموع**
% 29,0	676,6	% 30,9	559	% 40,3	832,3	**باقي المؤسسات**
% 100	**2333,9**	**% 100**	**1809,2**	**% 100**	**2063,9**	**المجموع العام**

و يبين الرسم البياني التالي حجم هذه الديون التي لم يحل أجلها و تطورها خلال الثلاث سنوات الأخيرة حسب كل صنف:

الرسم البياني رقم 2 - 4 : تطور حجم ديون المؤسسات العمومية التي لم يحل أجلها

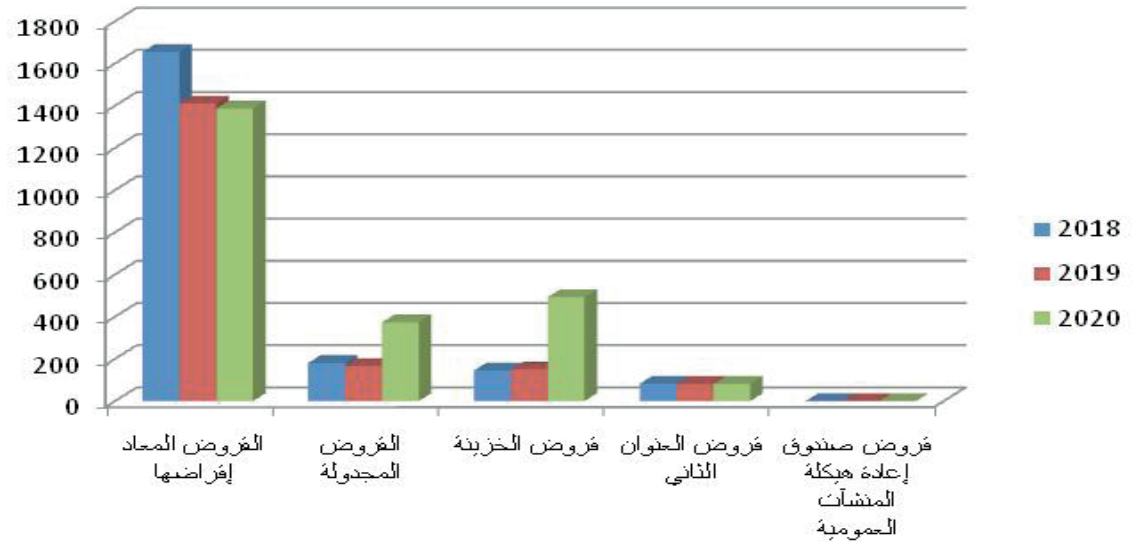

القسم الثالث:
الدين المضمون

- يمنح ضمان الدولة لفائدة المنشآت العمومية والمؤسسات العمومية غير الإدارية بعنوان تمويل مشاريع تنموية تندرج ضمن استراتيجيات الدولة المرسمة بمخططات التنمية. ويمكن هذا الضمان من الحصول على التمويلات بشروط مالية تفاضلية.

ويقصد بضمان الدولة بأن تحل الدولة محل المدين الأصلي أي المنشأة أو المؤسسة العمومية المقترضة في جميع التزاماتها المالية والتعاقدية. وبالتالي في صورة إخلال المقترض بتعهداته (الكلية أو الجزئية) تجاه المقرض، تلتزم الدولة بالإيفاء بجميع تعهداته وخلاص المبالغ المتخلدة بذمته.

ويضبط قانون المالية لكل سنة المبلغ الأقصى المرخص فيه لوزير المالية لمنح ضمان الدولة لإبرام قروض أو إصدار صكوك إسلامية وفقا للتشريع الجاري به العمل.

- وينقسم ضمان الدولة إلى نوعين من الضمان:

✓ **ضمان خارجي:** يسند هذا الضمان لفائدة ممولين أجانب (مؤسسات مالية دولية مثل البنك الدولي والبنك الأوروبي للاستثمار وبنوك تجارية على غرار «سيتي بنك» و «ناتاكسيس») وذلك بعنوان تمويل مشاريع تنموية واستثمارية.

يعرض هذا النوع من الضمان على المصادقة القانونية نظرا لما تتطلبه اتفاقيات التمويل والضمان من تعهدات تعاقدية ملزمة للدولة تتجاوز الإطار القانوني العادي. وفي صورة إخلال المقترض بالتزاماته المالية تجاه الممول الأجنبي، يتم تفعيل ضمان الدولة بصفة آلية.

✓ **ضمان داخلي**: يسند هذا الضمان لفائدة البنوك المحلية بعنوان تمويل مشاريع واستثمارات لفائدة المؤسسات العمومية، وبصفة استثنائية يتم إسناده لتمويل عجز سيولة لبعض المؤسسات التي تشهد صعوبات مالية.

وفي صورة إخلال المقترض بالتزاماته المالية تجاه الممول، لا يتم تفعيل ضمان الدولة إلا بعد استكمال جميع مراحل التتبعات القضائية ضد المدين.

1.الضمانات الممنوحة من قبل الدولة

يسند ضمان الدولة حسب طلبات المؤسسات العمومية لتمويل مشاريعها. ويضبط قانون المالية من كل سنة المبلغ الأقصى لمنح ضمان الدولة (قدر هذا المبلغ بـ3000 مليون دينار خلال سنوات 2016 و2017 و2018 وبـ 4790 مليون دينار بالنسبة لسنة 2019).

ونظرا للطلبات المتزايدة للحصول على ضمان الدولة، تم ضمن قانون المالية لسنة 2020 الترفيع في المبلغ الأقصى المرخص فيه لمنح ضمان الدولة إلى حدود 5000 مليون دينار. وقد تم الترفيع فيه مجددا ضمن قانون المالية التعديلي لسنة 2020 إلى حدود 7000 مليون دينار.

تم ضبط هذا المبلغ بالنسبة لسنة 2021 بـ7000 مليون دينار. وقد تم إلى حدود موفى شهر جوان 2021 منح ضمان الدولة بمبلغ جملي قدره 1072,8 مليون دينار.

ويوضح الجدول الموالي تطور منح ضمان الدولة للفترة الممتدة من سنة 2016 إلى جوان 2021:

الوحدة: مليون دينار

السنة	2016	2017	2018	2019	2020	جوان 2021
المبلغ المرخص بقانون المالية	**3000**	**3000**	**3000**	**4790**	**7000**	**7000**
منح ضمان الدولة	**2362,2**	**2659,2**	**2592,7**	**4589**	**4603,4**	**1072,8**
قروض خارجية	877,3	1818,2	734,9	2198,7	1730,6	1068,0
قروض داخلية	1484,9	841,0	1857,8	2390,3	2872,8	4,8

الرسم البياني رقم 1.3 : منح ضمان الدولة خلال الفترة 2016 - جوان 2021

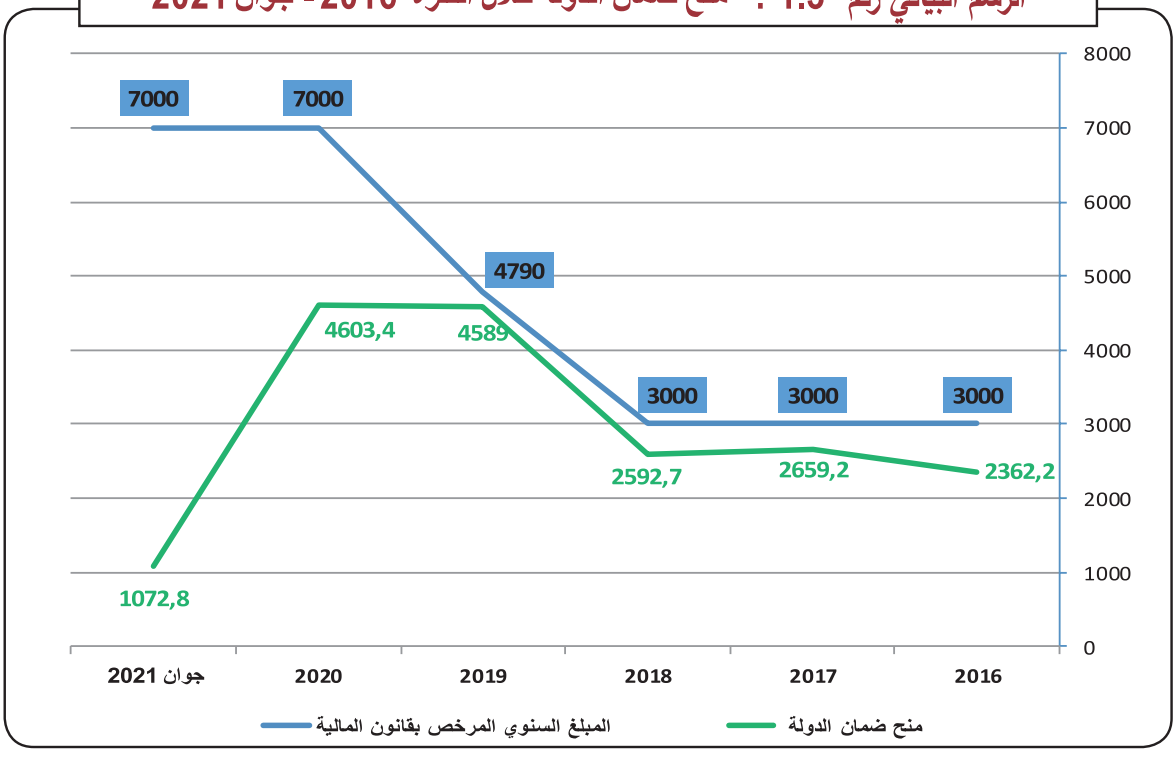

ويعتبر منح ضمان الدولة في ارتفاع متواصل منذ سنة 2016 مقارنة بالسنوات السابقة وذلك نظرا لـــ:

- الطلبات المتزايدة للبنوك العمومية (البنك الوطني الفلاحي و بنك الإسكان و الشركة التونسية للبنك) لضمان الدولة بعنوان تجسيم توصيات مجامع التدقيق المكلفة بالتدقيق الشامل لحسابات هذه البنوك خاصة المتعلقة بالتعهدات المالية لبعض المنشآت والمؤسسات العمومية تجاه البنوك المعنية والتي تواجه صعوبات مالية.

وفيما يلي جدول يبين المبالغ المضمونة بعنوان الضمانات المدرجة في إطار عمليات التدقيق الشامل للبنوك العمومية خلال السنوات الأخيرة:

الوحدة: مليون دينار

السنة	2016	2017	2018	2019	2020	2021
الشركة التونسية للبنك	57,9	-	66,8	66,2	73,2	73,2
بنك الإسكان	145,2	11,1	156,7	149,6	166,8	166,8
البنك الوطني الفلاحي	1186,9	-	868,6	1141,5	1570,8	1575,6
المجموع	**1390,0**	**11,1**	**1092,1**	**1357,7**	**1810,8**	**1815,6**

بالنسبة لسنة 2021، لم يتم إصدار ضمان جديد إلاّ في حدود 4,8 مليون دينار لفائدة البنك الوطني الفلاحي. وقد تم التمديد في الضمانات الممنوحة سنة 2020 في حدود نفس المبالغ المصدرة سابقا.

رغم أهمية وحجم مبالغ الضمان الممنوحة لفائدة البنوك العمومية في إطار هذه العملية، فإن هذه الضمانات ليس لها تأثير على الحجم الفعلي للدين باعتبار أن إمكانية تفعيله غير واردة خاصة وأن هذه الضمانات تسند لمدة سنة بعنوان تعهدات السنة المنقضية.

- ضمان الدولة لفائدة البنك المركزي التونسي بعنوان تعهدات البنك الفرنسي التونسي و ذلك تجسيما لأحكام الفصل 19 (الفقرة 2) من القانون عدد 35 لسنة 2016 المتعلق بضبط النظام الأساسي للبنك المركزي التونسي.

فيما يلي جدول يبين المبالغ المضمونة بعنوان تعهدات البنك الفرنسي التونسي:

الوحدة: مليون دينار

	2017	2018	2019	2020
المبلغ المضمون	201	221	258	291.7

نظرا لعدم البت النهائي في وضعية البنك الفرنسي التونسي من قبل لجنة الإنقاذ المكلفة بالملف، تواصل منح ضمان الدولة لهذا البنك وذلك للحاجة الملحة لمواصلة نشاطه.

2. حجم الدين المضمون:

شهد حجم الدين المضمون خلال السنوات الأخيرة تطورا ملحوظا نظرا لتدخل الدولة لمساندة المنشآت العمومية والمؤسسات العمومية للحصول على قروض بضمان الدولة لإنجاز مشاريعها الاستثمارية وتحسين وضعياتها المالية من ناحية، ولتراجع قيمة الدينار مقابل العملات الأجنبية من ناحية أخرى. هذا وقد ارتفع الحجم الإجمالي للدين المضمون للفترة 2016-2020 بنسبة 52,7 %: ففي حين تضاعف حجم الدين الداخلي المضمون خلال 5 سنوات، ارتفع حجم الدين الخارجي المضمون بـ42,6 % بالنسبة لنفس الفترة.

يلخص الجدول الموالي تطور حجم الدين المضمون خلال الفترة 2016-2020 مع تقديرات السداسية الأولى لسنة 2021.

الوحدة: مليون دينار

حجم الدين المضمون	2016	2017	2018	2019	2020	تقديرات جوان 2021
الخارجي	9261,9	11302,8	13719,2	12714,5	13213,5	12562,8
% من الدين الجملي المضمون	% 82,2	% 82,7	% 82,1	% 76,1	% 76,8	% 75,8
الداخلي	2007,6	2369,0	2994,2	3987,5	3994,6	4000,0
% من الدين الجملي المضمون	% 17,8	% 17,3	% 17,9	% 23,9	% 23,2	% 24,2
المجموع	**11269,5**	**13671,8**	**16713,4**	**16702,0**	**17208,1**	**16562,8**
النسبة من الناتج المحلي الإجمالي	% 11,83	% 13,40	% 14,83	% 13,62	% 14,70	% 13,60

الرسم البياني رقم 2.3 : تطور حجم الدين المضمون خلال الفترة 2016-جوان 2021

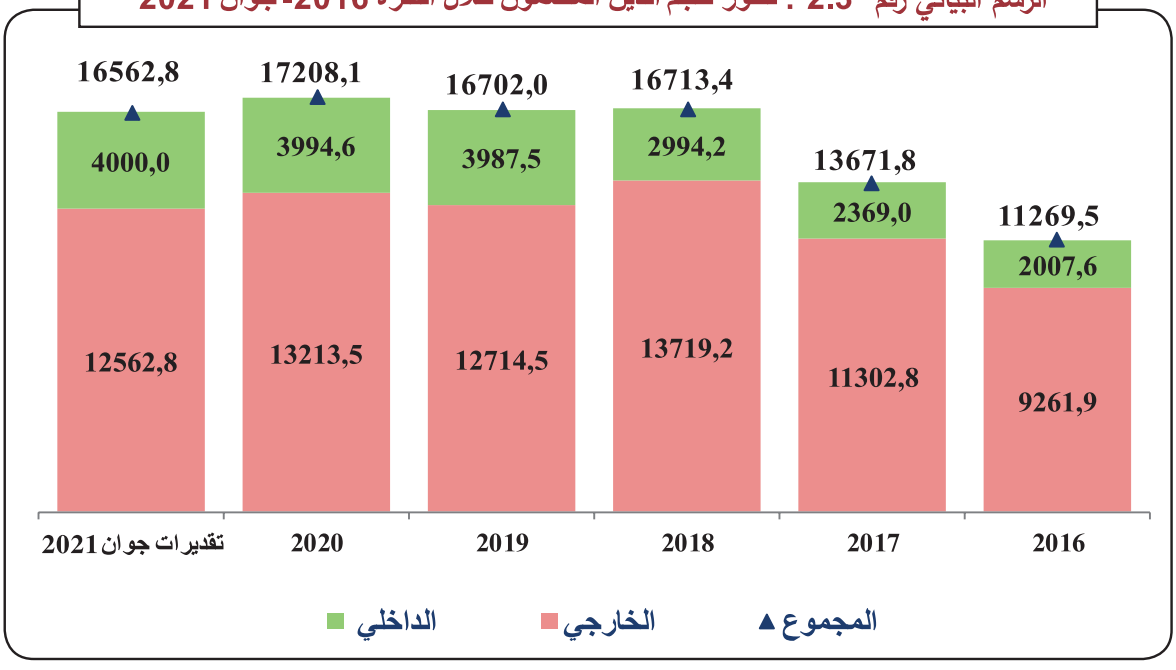

1.2. حجم الدين الخارجي المضمون:

قدر حجم الدين الخارجي المضمون بـ 13719,2 مليون دينار سنة 2018 وبـ 12714,5 مليون دينار سنة 2019 مسجلا تراجعا بنسبة 7,3 % وذلك بفضل التحسن النسبي لسعر الصرف للعملة المحلية مقابل العملات العالمية خلال سنة 2019. أما بالنسبة لسنة 2020، فقد شهد حجم الدين الخارجي المضمون ارتفاعا بنسبة 3,9 % ليبلغ 13213,5 مليون دينار بسبب تدهور سعر صرف الدينار التونسي خلال السنة.

يتوزع الدين الخارجي المضمون للفترة 2018-2020 بين ممولين في إطار التعاون الثنائي والتعاون المتعدد الأطراف كما يبينه الرسم البياني التالي:

الرسم البياني رقم 3.3 : تقسيم حجم الدين الخارجي المضمون حسب المقرضين

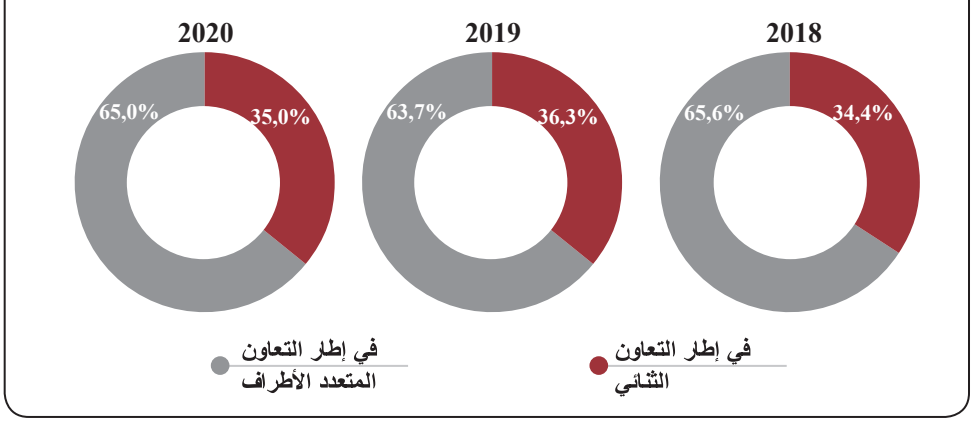

وبالتالي، حافظ حجم الدين الخارجي على التوزيع الآتي: ثلثين من المؤسسات المالية الدولية في إطار التعاون المتعدد الأطراف وثلث في إطار التعاون الثنائي.

بالنسبة للتعاون الثنائي، حافظت اليابان سنة 2020 على مرتبتها كأكبر مقرض للمؤسسات العمومية بضمان الدولة بحجم دين في حدود 29,6 % من حجم الدين الخارجي المضمون ضمن التعاون الثنائي. وعلى غرار السنوات السابقة، استقرت إسبانيا في المرتبة الثانية رغم تراجع حجمها من 24,6 % سنة 2018 إلى 22,6 % سنة 2020 تليها كل من فرنسا بـــ18,5 % ثم المملكة المتحدة بـــ14,9 %.

الرسم البياني رقم 4.3 : تقسيم حجم الدين الخارجي المضمون في إطار التعاون الثنائي

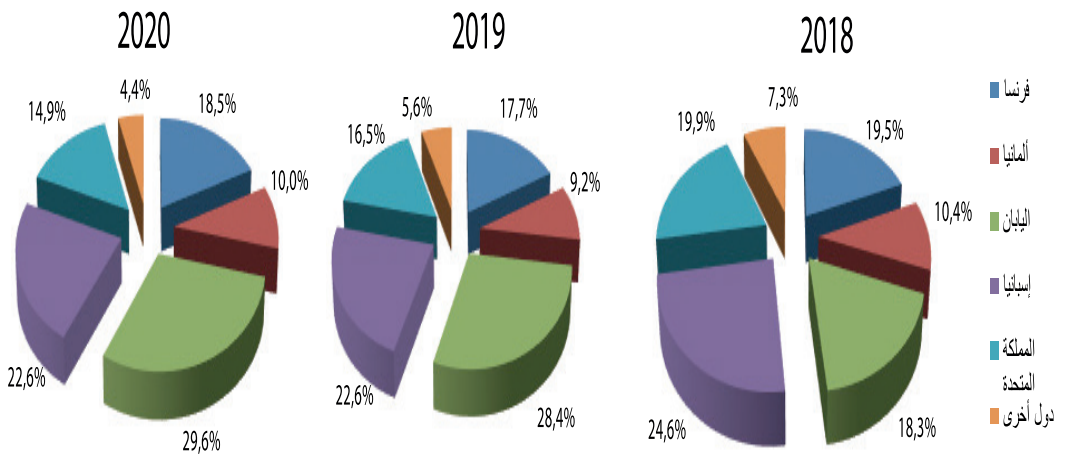

بالنسبة للتعاون المتعدد الأطراف، يواصل البنك الأوروبي للاستثمار الانفراد بالمرتبة الأولى من حجم الدين الخارجي المضمون ضمن التعاون المتعدد الأطراف وذلك بنسبة 44,4 % سنة 2020 رغم تراجعه (48,9 % سنة 2018)، يليه البنك الإسلامي للتنمية بحوالي الخمس (ارتفع من 17,1% إلى 18,3 % بين سنتي 2018-2020) ثم الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي بـــ11,4 %.

الرسم البياني رقم 5.3 : تقسيم حجم الدين الخارجي المضمون في إطار التعاون المتعدد الأطراف

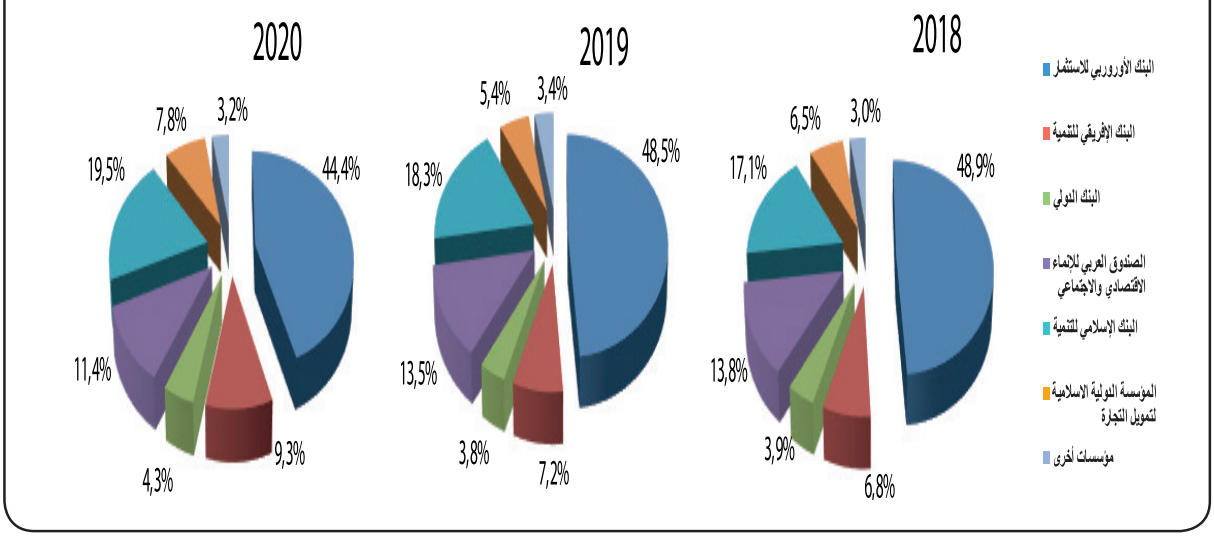

قطاعيا، يستحوذ قطاع الطاقة والصناعة سنة 2020 على أكثر من نصف حجم الدين الخارجي المضمون بنسبة 56,5 %، حيث يمثل حجم القروض الخارجية للشركة التونسية للكهرباء والغاز 52 % من الحجم الإجمالي للدين الخارجي المضمون. ثم يمثل القطاع المالي نسبة 12,6 % ثم قطاع التجهيز بنسبة 12,1 % من حجم الدين الخارجي المضمون، واللذان يعتبران في استقرار منذ سنة 2018. في حين يشهد حجم قطاع النقل تراجعا بين سنتي 2018 و2020 ليمر من 10,7 % إلى 9,2 %.

يوضح الرسم البياني التالي التوزيع القطاعي لحجم الدين الخارجي المضمون للفترة 2018-2020.

الرسم البياني رقم 6.3 : تقسيم حجم الدين الخارجي المضمون حسب القطاع

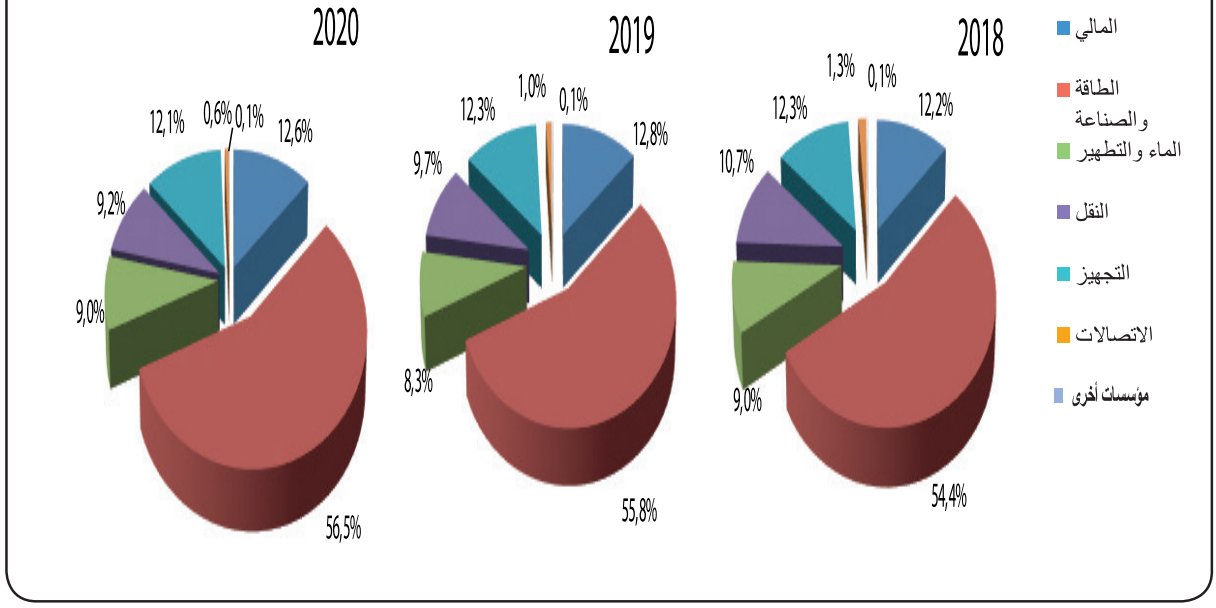

حسب العملات، يهيمن الأورو على حجم الدين الخارجي المضمون نظرا لأهمية العلاقات الاقتصادية للبلاد التونسية مع الاتحاد الأوروبي، إذ يقدر سنة 2020 بنسبة 69,8 % من الحجم الإجمالي للدين المضمون، مسجلا تراجعا مقارنة بسنة 2018 حين بلغ 75 %. في المقابل، سجل كل من الدين المضمون بالدولار الأمريكي واليان الياباني ارتفاعا ليصبحا يمثلان على التوالي 12,8 % و10,4 % سنة 2020.

الرسم البياني رقم 7.3 : تقسيم حجم الدين الخارجي المضمون حسب العملات

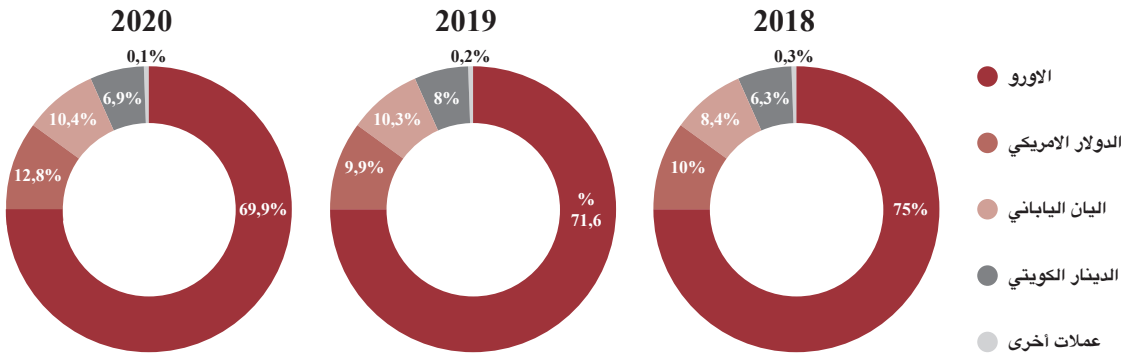

2.2. حجم الدين الداخلي المضمون:

تطور حجم الدين الداخلي المضمون بين سنتي 2018 و2019 بنسبة 33,2 % ليرتفع من مبلغ 2994,2 مليون دينار إلى 3987,5 مليون دينار. ويرجع هذا التطور بالأساس إلى الضمانات المدرجة في إطار عمليات التدقيق الشامل للبنوك العمومية والتي ارتفعت من 1092,1 مليون دينار سنة 2017 إلى 1810,8 مليون دينار سنة 2019، إضافة إلى الديون المضمونة الجديدة للشركة التونسية لصناعات التكرير وشركة الخطوط التونسية وفروعها. أما بين سنتي 2019 و2020، فقد شهد حجم الدين الداخلي المضمون استقرارا في حدود 3994,6 مليون دينار وذلك خاصة بفضل انتفاع المؤسسات والمنشآت العمومية بالإجراءات والآليات التي اتخذها كل من البنك المركزي التونسي والحكومة التونسية لمجابهة تداعيات جائحة كورونا والتي من أهمها تأجيل سداد أقساط الديون التي يحل أجلها في الفترة الممتدة بين مارس وديسمبر 2020.

يتسم الدين الداخلي المضمون بهيمنة البنوك العمومية على حوالي ثلثي حجم هذا الدين رغم تراجعها في السنوات الأخيرة مقابل ارتفاع حجم الدين المضمون للبنوك الخاصة والتي ارتفعت من 22 % سنة 2018 إلى 27 % سنة 2020. أما بالنسبة للبنك المركزي التونسي فيبلغ حجم دينه المضمون 7,3 % سنة 2020 والذي يتعلق بتغطية تعهدات البنك الفرنسي التونسي تجاهه.

الرسم البياني رقم 8.3 : تقسيم حجم الدين الداخلي المضمون حسب المقرضين المحليين

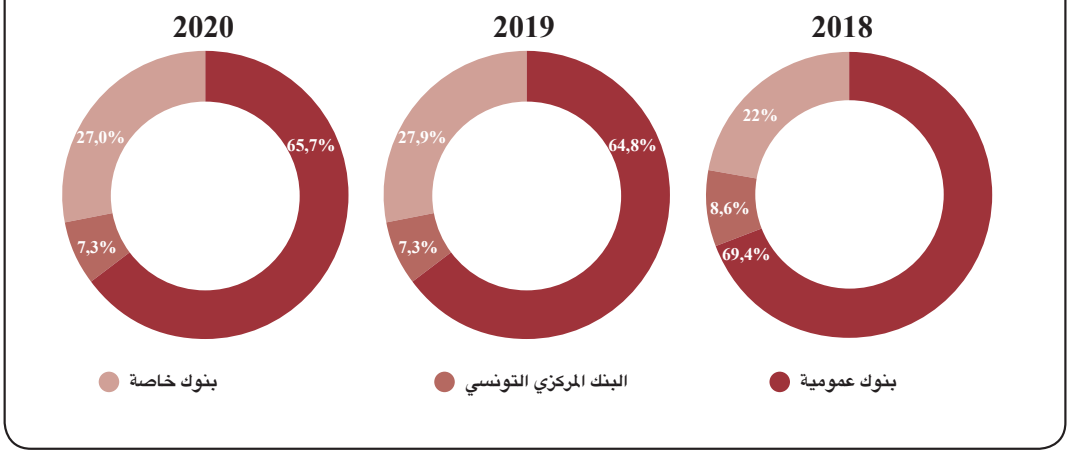

بالنسبة للتوزيع القطاعي، يتصدر قطاع الفلاحة والتجارة على أكثر من خمسي حجم الدين الداخلي المضمون بالنسبة للفترة 2018-2020. ويعود هذا أساسا لعمليات ضمان تعهدات ديوان الحبوب لدى البنك الوطني الفلاحي.

يبرز في المرتبة الثانية قطاع النقل بنسبة 20,3 % سنة 2020 ويعتبر في ارتفاع تدريجي مقارنة بسنة 2018 حين قدر بـ 18,2 %، يرجع هذا الارتفاع خاصة إلى الديون المضمونة الجديدة لكل من شركة الخطوط التونسية وشركة نقل تونس. أما قطاع الطاقة والصناعة فقد شهد تراجعا إلى المرتبة الثالثة بنسبة 19 % سنة 2020، ومن بين أكبر المقترضين في هذا القطاع نجد الشركة التونسية للكهرباء والغاز والشركة التونسية لصناعات التكرير.

يوضح الرسم البياني التالي التوزيع القطاعي لحجم الدين الداخلي المضمون:

الرسم البياني رقم 9.3 : تقسيم حجم الدين الداخلي المضمون حسب القطاع

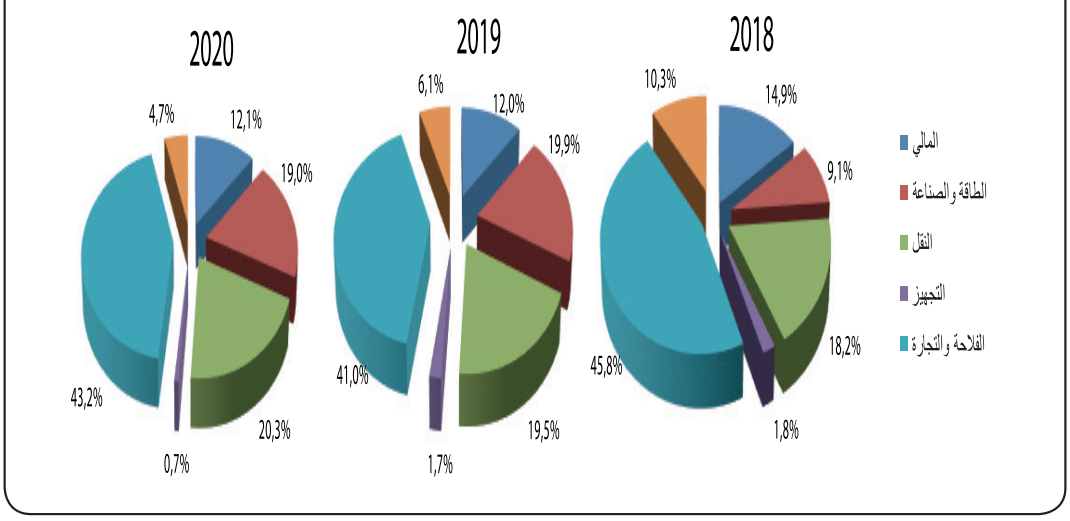

حسب العملات، يمثل الدين الداخلي المضمون بالدينار التونسي النسبة الأكبر من الدين الداخلي رغم تراجعه خلال الفترة 2018-2020 ليمر من 95,8 % إلى 90,1 %. في المقابل، ارتفع حجم الدين الداخلي المضمون بالعملات العالمية نتيجة وفرة السيولة الأجنبية بالأسواق المحلية خلال سنتي 2019 و2020، ليقفز من 4,2 % إلى 9,9 %.

الرسم البياني رقم 10.3 : تقسيم حجم الدين الداخلي المضمون حسب العملات

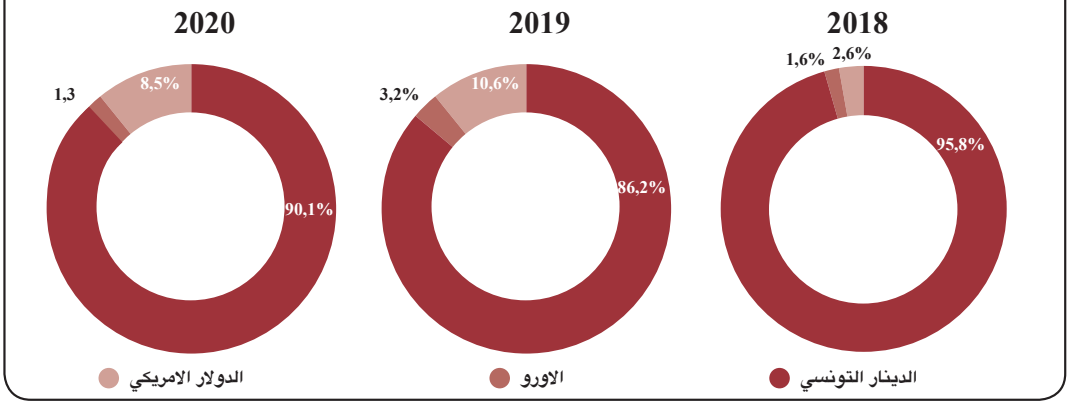

3. تفعيل ضمان الدولة:

1.3. القروض الخارجية المضمونة:

بالنسبة للقروض الخارجية، لم تسجل حالات إخلال أو تأخير في التسديد من قبل المؤسسات المنتفعة بضمان الدولة قبل سنة 2017، إلا أنه بداية من سنة 2018 ظهرت عدة صعوبات على مستوى قدرة هذه المؤسسات على تسديد أقساط قروضها الخارجية في الآجال.

وقد حرصت مصالح وزارة المالية على دعوة المنشآت والمؤسسات العمومية المذكورة على احترام آجال التسديد لتفادي أي تقصير من شأنه أن يؤثر سلبا على علاقة الدولة التونسية ومؤسساتها العمومية بمقرضيها الأجانب.

وفعليا، تدخلت الدولة في عديد المناسبات لمساندة هذه المؤسسات على تسديد هذه الأقساط في الآجال، وذلك إما بمنحها قروض خزينة أو تسبقات من الخزينة:

- الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه: انتفعت في نهاية سنة 2018 بقرض خزينة بقيمة 10 مليون دينار قصد تسديد قسط قرض البنك الأوروبي للاستثمار. وارتفعت وتيرة تدخل الدولة خلال سنة 2019 لمساندة هذه الشركة على الوفاء بالتزاماتها الخارجية عن طريق 3 قروض خزينة بمبلغ جملي قدره 50 مليون دينار بهدف تسديد أقساط قروض خارجية أخرى. أما خلال سنة 2020، فتحصلت الشركة على قرض خزينة بمبلغ 6 مليون دينار.

- شركة تونس الطرقات السيارة: تواجه الشركة صعوبات على مستوى تسديد القروض الخارجية المضمونة في الآجال بداية من السداسية الثانية من سنة 2018 نتيجة اختلال توازناتها المالية بسبب تراجع قيمة الدينار مقابل العملات

الأجنبية وعدم تطبيق الاتفاقيات الخاصة بالترفيع في معاليم المرور وتأخر إيرادات الطرقات السيارة المبرمج دخولها حيز الاستغلال. ولذلك تحصلت الشركة في نهاية سنة 2018 على تسبقة من الخزينة بمبلغ 30 مليون دينار، إضافة إلى مبلغ 40 مليون دينار خلال السداسية الأولى من سنة 2019 لتسديد أقساط قروض خارجية. وقد سجلت الشركة تأخيرا في تسديد بعض أقساط القروض الخارجية خلال السداسية الأولى لسنة 2020. ولذلك، تم منحها تسبقات من الخزينة بمبلغ 163,4 مليون دينار عند آجال استحقاق القروض تمت تسويتها من خلال تحويلها إلى قرض خزينة في موفى السنة بعد صدور قانون المالية التعديلي. كما تحصلت شركة تونس الطرقات السيارة في شهر فيفري 2021 على قرض خزينة بقيمة 28,9 مليون دينار لتسديد أقساط قروض خارجية مضمونة.

- شركة الخطوط التونسية: لتسديد أقساط قروض خارجية مضمونة خلال سنة 2020، تحصلت الشركة على قروض خزينة بمبلغ جملي قدره 35,3 مليون دينار. أما بالنسبة للسداسي الأول من سنة 2021، فإن قروض الخزينة الممنوحة تبلغ 41,2 مليون دينار.

- الشركة الوطنية للسكك الحديدية التونسية: لتسديد قسط قرض مضمون مبرم لدى البنوك المحلية، تحصلت الشركة خلال السداسي الأول من سنة 2021 على قرض خزينة بمبلغ 10,3 مليون دينار.

2.3. القروض الداخلية المضمونة:

فيما يخص القروض الداخلية، لا يتم تفعيل ضمان الدولة بصفة آلية. وبالتالي لا يتم الالتجاء لتفعيل الضمان إلا في إطار قوانين مالية (تطبيق الفصل 24 من قانون المالية لسنة 1999) أو تطبيقا لقرارات جلسات عمل وزارية (على غرار قروض الديوان الوطني للزيت).

وتتوزع مبالغ تفعيل ضمان الدولة خلال الفترة 2016 - جوان 2021 كما يلي:

الوحدة: مليون دينار

السنة	2016	2017	2018	2019	2020	جوان 2021
مبلغ تفعيل ضمان الدولة	93,9	10,5	7,5	8,4	7,3	3,3

بالنسبة لسنة 2020، تم تفعيل ضمان الدولة كالتالي:

- الديوان الوطني للزيت : 6,960 مليون دينار.
- الفصل 24 من قانون المالية لسنة 1999: 0,277 مليون دينار.

أما بالنسبة للسداسية الأولى لسنة 2021، فيتوزع مبلغ تفعيل ضمان الدولة كالتالي:

- الديوان الوطني للزيت : 3,238 مليون دينار.
- الفصل 24 من قانون المالية لسنة 1999: 21 ألف دينار.

وقصد تفادي تفعيل ضمان الدولة الخارجي أو الداخلي، يقترح إيجاد الحلول والإصلاحات الكفيلة لإعادة التوازنات المالية للشركات العمومية وذلك من خلال:

- إعادة هيكلة المؤسسات العمومية التي تواجه صعوبات مالية وذلك مثلا من خلال الترفيع في رأس المال واستخلاص مستحقات (منح ومقابل الخدمات المسداة) هذه المؤسسات تجاه الدولة.
- إقرار الترفيع التدريجي والمتواصل لتعريفات إسداء الخدمات لبعض المؤسسات العمومية كالشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه وشركة تونس الطرقات السيارة وشركات النقل العمومي.
- الحوكمة في تسيير هذه المؤسسات.

الملاحق

الملحق 1 : توزيع حجم الدين العمومي الخارجي حسب المقرضين

	2018		2019		2020	
	بالمليون دينار	%	بالمليون دينار	%	بالمليون دينار	%
القروض متعددة الاطراف	**30145.7**	**%50.0**	**28578.0**	**%48.7**	**32451.2**	**%52.95**
البنك الافريقي للتنمية	8267.8	%13.71	7689.1	%13.1	8104.8	%13.22
البنك الدولي للانشاء و التعمير	10149.3	%16.84	9456.9	%16.1	10884.2	%17.75
صندوق النقد الدولي	5696.2	%9.45	4919.7	%8.3	6512.0	%10.65
بنك الاستثمار الاوروبي	1827.9	%3.03	1617.3	%2.7	1763.0	%2.87
الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي	1682.6	%2.79	1604.0	%2.7	1594.7	%2.60
الاتحاد الاوروبي	1714.0	%2.85	2514.0	%4.2	2635.5	%4.30
البنك الاسلامي للتنمية	262.1	%0.43	242.7	%0.4	241.1	%0.38
صندوق النقد العربي	372.6	%0.62	377.1	%0.6	558.1	%0.91
منظمة الدول المصدرة للنفط	50.0	%0.08	37.7	%0.0	29.4	%0.05
الصندوق الدولي للتنمية الزراعية	99.9	%0.17	102.2	%0.1	113.3	%0.18
المؤسسة الدولية للتنمية	9.7	%0.02	5.5	%0.0	2.8	%0.0
الدول الإسكندنافية	13.7	%0.02	11.7	%0.0	11.5	%0.02
القروض الثنائية	**7992.8**	**%13.3**	**9229.1**	**%15.7**	**9984.6**	**%16.3**
فرنسا	2764.9	%4.58	2592.7	%4.4	2721.2	%4.43
اليابان	1183.2	%1.96	1010.7	%1.7	912.3	%1.48
الجزائر	689.6	%1.15	619.8	%1.0	554.7	%0.9
ايطاليا	910.9	%1.51	845.2	%1.4	1085.6	%1.77
العربية السعودية	596.2	%0.99	2030.5	%3.4	2002.4	%3.26
ليبيا	299.8	%0.5	280.5	%0.4	241.2	%0.39
المانيا	748.5	%1.24	1111.5	%1.8	1750.7	%2.85
الكويت	242.9	%0.40	236.5	%0.4	259.1	0.42
اسبانيا	83.3	%0.14	65.8	%0.1	58.6	%0.1
بلجيكيا	78.3	%0.13	63.5	%0.1	60.0	%0.1
الامارات	80.8	%0.13	74.9	%0.1	67.1	%0.11
كندا	38.1	%0.06	30.3	%0.0	23.0	%0.04
الولايات المتحدة الامريكية	35.1	%0.06	25.1	%0.0	19.8	%0.03
قطر	38.1	%0.06	33.2	%0.0	29.4	%0.05
كوريا الجنوبية	14.9	%0.02	10.1	%0.0	6.8	%0.01
سويسرا	9.5	%0.02	7.4	%0.0	6.1	%0.01
النمسا	71.0	%0.12	65.0	%0.1	68.2	%0.11
الصين	5.6	%0.01	2.8	%0.0	2.9	%0.0
قروض الشراء	102.1	%0.17	123.3	%0.2	115.3	%0.18
الاسواق المالية العالمية	**22129.4**	**%36.7**	**20799.2**	**%35.6**	**18855.3**	**%30.7**
الدولار	10898.1	%18.08	8133.6	%13.9	7101.7	%11.58
الاورو	5998.8	%9.95	7966.1	%13.18	6753.5	%11.0
الين الياباني	5232.5	%8.68	4966.4	%8.5	5000.0	%8.15
الدين العمومي الخارجي	**60267.9**	**%100.0**	**58606.3**	**%100.0**	**61291.2**	**%100.0**

الملحق 2: توزيع حجم الدين العمومي الخارجي حسب العملات

العملة	2018		2019		2020	
	بالمليون دينار		بالمليون دينار		بالمليون دينار	
الاورو	29336.7	%48.67	30956.9	% 52.82	33410.8	%54.51
الدولار	15802.5	%26.22	13802.5	% 23.55	12284.1	%20.04
اليان الياباني	6415.6	% 10.64	5977.1	% 10.19	5912.4	%9.65
وحدة حقوق السحب الخاصة	6135.3	% 10.18	5364.1	% 9.15	7138.0	%11.65
الدولار الكندي	38.1	% 0.06	30.3	% 0.05	23.0	% 0.037
اليوان الصيني	5.6	% 0.01	2.8	%0.004	2.9	%0.004
الوون الكوري الجنوبي	14.9	% 0.02	10.1	%0.02	6.8	%0.011
الدينار الكويتي	1775.5	% 2.95	1719.7	%2.93	1756.3	%2.87
الريال السعودي	596.2	% 0.99	628.1	%1.07	662.5	%1.07
الفرنك السويسري	9.5	% 0.016	7.4	0.012	6.1	% 0.01
الدرهم الإماراتي	56.9	% 0.09	52.4	%0.09	45.6	%0.07
الدينار العربي الحسابي	81.0	% 0.13	54.7	%0.09	42.7	%0.07
الدين العمومي الخارجي	**60267.9**	**%100.0**	**58606.3**	**%100.0**	**61291.1**	**%100.0**

الملحق 3 : تطور حجم الدين المضمون

تطور حجم الدين الخارجي المضمون

حسب الممولين

الوحدة: مليون دينار

الممول	2018		2019		2020	
	حجم الدين الخارجي المضمون	%	حجم الدين الخارجي المضمون	%	حجم الدين الخارجي المضمون	%
فرنسا	921,9	6,7%	815,1	6,4%	853,4	6,4%
ألمانيا	489,2	3,6%	424,3	3,3%	460,6	3,4%
اليابان	863,5	6,3%	1 311,9	10,3%	1 368,9	10,1%
إسبانيا	1 162,3	8,5%	1 043,4	8,2%	1 045,8	7,7%
المملكة المتحدة	939,6	6,8%	759,8	6,0%	689,6	5,1%
دول أخرى	343,3	2,5%	259,7	2,0%	204,6	1,5%
التعاون الثنائي	4 719,7	34,4%	4 614,2	36,3%	4 622,9	35,0%
البنك الأوروبي للاستثمار	4 404,2	32,1%	3 926,1	30,9%	3 817,4	28,1%
البنك الإفريقي للتنمية	612,1	4,5%	585,1	4,6%	800,7	5,9%
البنك الدولي	351,8	2,6%	304,9	2,4%	371,3	2,7%
الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي	1 237,8	9,0%	1 090,4	8,6%	977,3	7,2%
البنك الإسلامي للتنمية	1 535,8	11,2%	1 483,2	11,7%	1 677,9	14,8%
المؤسسة الدولية الاسلامية لتمويل التجارة	585,3	4,3%	433,8	3,4%	670,0	4,9%
مؤسسات أخرى	272,5	2,0%	276,8	2,2%	276,0	2,0%
التعاون المتعدد الأطراف	8 999,5	65,6%	8 100,3	63,7%	8 590,6	65,0%
المجموع	**13 719,2**	**100%**	**12 714,5**	**100%**	**13 213,5**	**100%**
النسبة من الناتج المحلي الإجمالي	**12,2%**		**10,4%**		**11,3%**	

حسب العملات

الوحدة: مليون دينار

العملات	2018		2019		2020	
	حجم الدين الخارجي المضمون	%	حجم الدين الخارجي المضمون	%	حجم الدين الخارجي المضمون	%
الأورو	10 294,8	75,0%	9 103,7	71,6%	9 224,4	68,1%
الدولار الأمريكي	1 369,0	10,0%	1 263,6	9,9%	1 696,5	15,0%
اليان الياباني	1 152,9	8,4%	1 311,9	10,3%	1 368,9	10,1%
الدينار الكويتي	863,5	6,3%	1 015,8	8,0%	915,0	6,7%
عملات أخرى	39,1	0,3%	19,4	0,2%	8,6	0,1%
المجموع	**13 719,3**	**100%**	**12 714,5**	**100%**	**13 213,5**	100%
النسبة من الناتج المحلي الإجمالي	**12,2%**		**10,4%**		**11,3%**	

حسب القطاعات الاقتصادية

الوحدة: مليون دينار

القطاع الاقتصادي	2018		2019		2020	
	حجم الدين الخارجي المضمون	%	حجم الدين الخارجي المضمون	%	حجم الدين الخارجي المضمون	%
المالي	1 674,4	12,2%	1 626,1	12,8%	1 658,6	12,6%
الطاقة والصناعة	7 458,0	54,4%	7 101,0	55,8%	7 467,9	56,5%
الماء والتطهير	1 229,5	9,0%	1 053,5	8,3%	1 184,2	9,0%
النقل	1 467,4	10,7%	1 231,1	9,7%	1 214,4	8,9%
التجهيز	1 693,9	12,3%	1 569,5	12,3%	1 594,2	12,1%
الاتصالات	182,8	1,3%	123,8	1,0%	85,9	0,6%
أخرى	13,2	0,1%	9,5	0,1%	8,3	0,1%
المجموع	**13 719,2**	**100%**	**12 714,5**	**100%**	**13 213,5**	**100%**
النسبة من الناتج المحلي الإجمالي	**12,2%**		**10,4%**		**11,3%**	

تطور حجم الدين الداخلي المضمون

حسب الممولين

الوحدة: مليون دينار

2020		2019		2018		
%	حجم الدين الخارجي المضمون	%	حجم الدين الخارجي المضمون	%	حجم الدين الخارجي المضمون	الممول
65,7%	2 624,4	64,8%	2 582,1	69,4%	2 078,5	**بنوك عمومية**
7,3%	291,7	7,3%	291,7	8,6%	258,0	**البنك المركزي التونسي**
27,0%	1 078,5	27,9%	1 113,6	22,0%	657,8	**بنوك خاصة**
100%	**3 994,6**	**100%**	**3 987,5**	**100%**	**2 994,2**	**المجموع**
3,4%		**3,3%**		**2,7%**		**النسبة من الناتج المحلي الإجمالي**

حسب العملات

الوحدة: مليون دينار

2020		2019		2018		
%	حجم الدين الخارجي المضمون	%	حجم الدين الخارجي المضمون	%	حجم الدين الخارجي المضمون	العملات
90,1%	3 600,6	86,2%	3 437,5	95,8%	2 868,1	**الدينار التونسي**
1,3%	52,7	3,2%	128,6	1,6%	47,9	**الأورو**
8,5%	341,3	10,6%	421,4	2,6%	78,2	**الدولار الأمريكي**
100%	**3 994,6**	**100%**	**3 987,5**	**100%**	**2 994,2**	**المجموع**
3,4%		**3,3%**		**2,7%**		**النسبة من الناتج المحلي الإجمالي**

حسب القطاعات الاقتصادية

الوحدة: مليون دينار

2020		2019		2018		
%	حجم الدين الخارجي المضمون	%	حجم الدين الخارجي المضمون	%	حجم الدين الخارجي المضمون	القطاع الاقتصادي
12,1%	484,5	12,0%	476,6	14,9%	445,9	**المالي**
19,0%	759,2	19,9%	792,0	9,1%	271,4	**الطاقة والصناعة**
20,3%	809,7	19,5%	777,0	18,2%	543,9	**النقل**
0,7%	26,5	1,7%	66,9	1,8%	53,0	**التجهيز**
43,2%	1 727,1	41,0%	1 633,3	45,8%	1 370,7	**الفلاحة والتجارة**
4,7%	187,7	6,1%	241,7	10,3%	309,4	**أخرى**
100%	**3 994,6**	**100%**	**3 987,5**	**100%**	**2 994,2**	**المجموع**
3,4%		**3,3%**		**2,7%**		**النسبة من الناتج المحلي الإجمالي**

التقرير حـــول الـدين العمـــومي